الفصل الســادس

الاختراق الإسرائيلي لدول منابع النيل

- بداية التواجد الإسرائيلي في إثيوبيا.
- تطور العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية.
- موقف الشعب الإثيوبي من التواجد الإسرائيلي في بلاده.
- الاختراق الإسرائيلي لمنابع النيل الاستوائية.
- زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي (ليبرمان) لبعض دول المنابع ٢٠٠٩.
- تطور العلاقات الإسرائيلية بدول المنابع الاستوائية.
- أهداف السياسة الإسرائيلية في حوض النيل.
- مياه النيل والسياسة الأمريكية الإسرائيلية في جنوب السودان.

بدايه التواجد الإسرائيلي في إتيوبيا

يشير " د. آريه عوديد " وهو من أبرز الدبلوماسيين الإسرائيليين، والمحاضر بالجامعة العبرية في كتابه " إسرائيل وأفريقيا " إلى أن هناك علاقات تاريخية قديمة بين الكنيسة المسيحية الأرثوذكسية الإثيوبية والشعب اليهودي، ويرجع ذلك حسب تبريره إلى زيارة ملكة سبأ في التاريخ القديم للملك سليمان الحكيم في القدس، حيث تُنسب العائلة القيصرية في إثيوبيا إلى الملك سليمان، ويذكر " عوديد " أن إثيوبيا وقفت مع إسرائيل في صراعها ضد العرب وأيدت انتصاراتها في أعوام ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، والواقع أن الإسرائيليين عززوا هذا الاتجاه عبر الترويج لادعاء يقول: إن من مصلحة إثيوبيا أن تكون قوية؛ لأنه " لو انتصر العرب لكانت إثيوبيا هدفًا رئيسيًّا لهم "، ويذكر عوديد أيضًا أن إثيوبيا كانت على علاقة متينة بإسرائيل منذ خمسينيات القرن الماضي، واعترفت رسميًا بها في ١٩٦٤، حيث تم فتح سفارة إسرائيلية في أديس أبابا، ويعترف " عوديد " بالأنشطة التجسسية التي مارستها إسرائيل على منظمة الوحدة الأفريقية التي يقع مقرها في أديس أبابا فيقول: " إن حقيقة وجود سفارة لإسرائيل في أديس أبابا مقر منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حاليًّا) قد سهل على إسرائيل متابعة مناقشات المنظمة نوعا ما، ومقابلة المبعوثين الأفارقة الذين جاءوا لحضور المؤتمر"، ويقول أيضًا: " إنه في إطار فتح السفارة الإسرائيلية في إثيوبيا تطورت علاقات واسعة بين إسرائيل وإثيوبيا في إطار أنشطة " مركز التعاون الدولي التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية " (ماشاف) [1] الذى كان غطاءً لكل أشكال التعاون الاستخباراتي والعسكري بين إسرائيل وإثيوبيا والكثير من الدول الأفريقية.

---

[1] كتاب إسرائيل وأفريقيا - العلاقات الإسرائيلية الأفريقية لمؤلفه " د. أريه عوديد " ، ترجمة عمرو زكريا، أكاديمية آفاق دولية، القاهرة ٢٠١٤، ص ٤٥١ – ٤٥٢، ٤٥٧. والمؤلف واحد من أبرز الدبلوماسيين الإسرائيليين، حيث كان مشاركا في نسج العلاقات الإسرائيلية بالقارة الأفريقية، وبدأ عمله الدبلوماسي في١٩٦١ في أوغندا، وخلال السبعينيات كان مسئولًا عن المصالح الإسرائيلية في كينيا، كما عمل محاضرًا في الجامعة العبرية، وله العديد من الكتب والمقالات =

ويؤكد عوديد على أن أهمية إثيوبيا بالنسبة لإسرائيل استراتيجية وسياسية، حيث أنها كانت تضم حتى بداية التسعينيات إريتريا، التي تجاور السودان، وتقع على ساحل البحر الأحمر بجوار مضيق باب المندب المشرف على مدخل البحر الأحمر، ولقد كان التعاون العسكري الإسرائيلي لإثيوبيا موجود منذ الخمسينيات، وعمل خبراء إسرائيل في إثيوبيا في شتى المجالات، وخلال الستينيات كان هناك ما بين ٢٠ و٤٠ ضابطًا إسرائيليًا في الشئون العسكرية والأمنية خاصة في سلاح الجو الإثيوبي – وذلك بخلاف مئات المستشارين العاملين في كافة المجالات الأخرى – وفي ١٩٧٢ كان هناك ٢٧ ضابطًا إسرائيليًا يعملون في إثيوبيا، ثم تقلص هذا العدد إلى ١٥ ضابطًا فقط بعد حرب ١٩٧٣[١].

واهتمت إسرائيل بتقديم خبراتها للإثيوبيين في المجالات المختلفة، فقد تبنت الجامعة العبرية دعم كلية علوم الميكروبات التابعة لجامعة هيلاسلاسي، وساعدت على تأسيس النظام القضائي الحديث في إثيوبيا، وأنشأت أول بنك للدم هناك، وقدمت خبراء في الشئون الفندقية والبحرية والجيولوجية والهندسية، وعملت على تطوير الخدمات الصيدلية[٢].

ولقد كان لإسرائيل دور مبكر في منابع النيل الإثيوبية بالاشتراك مع الولايات المتحدة بين ١٩٥٨ و١٩٦٤، بتشجيع من مؤسسات أمريكية واقعة تحت التأثير الصهيوني، خاصة مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي الذي قام بإنجاز الدراسة الموسعة عن النيل الأزرق وروافده والسدود التي من الممكن إقامتها عليه، وقد أنجز مكتب الاستصلاح تلك الدراسة بمعاونة فنية إسرائيلية، نكاية في سياسة

= ويعتبر كتاب " إسرائيل وأفريقيا " مصدرًا مهمًا في الشئون السياسية والدبلوماسية والعلاقات الإسرائيلية الأفريقية، والكتاب في جزء منه يمثل مذكرات شخصية للمؤلف، فضلا عن أنه يستند إلى وثائق ومستندات إسرائيلية مهمة في الأمور الخاصة بعلاقة إسرائيل بأفريقيا.

[١] نفس المصدر، ص ٧٨ ـ ٧٩.

[٢] نفس المصدر.

ثورة ١٩٥٢ في مصر ذات الاتجاهات القومية العربية، بزعامة عبد الناصر[1]، وبعد أن اتخذت مصر قرارًا ببناء السد العالي بمساعدة الاتحاد السوفييتي عقب رفض الأمريكان والإنجليز تمويله، ولعدم رضوخ مصر لشروط الدولتين التي كانت تحبذ التبعية للغرب، وتدعو للاعتراف بإسرائيل، على حساب المصالح العربية، وقضية الشعب الفلسطيني.

ونجحت إسرائيل في خلق علاقات قوية مع الإمبراطور هيلاسلاسي، الذي فتح أبواب بلاده للتغلغل الصهيوني في مختلف المجالات[2]، بل وانتزعت موافقته للإشراف على أجهزة الجيش والأمن الإثيوبية، وكان ذلك مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بمخططات إسرائيل الاستراتيجية، حيث أتاحت هذه الظروف لجهاز الاستخبارات الإسرائيلي (الموساد)، وجناح الاستخبارات العسكرية (أمان) الفرصة للتدخل في شئون الدول العربية في أفريقيا، ونشر الجواسيس والعملاء في السودان ودول القرن الأفريقي[3].

وفي ١٩٦٠ أشارت بعض المصادر إلى أن عدد المستشارين الإسرائيليين الذين تولوا تدريب الوحدات الخاصة في إثيوبيا، كالمظلات والكوماندوز البحري والحرس الإمبراطوري، والذين قاموا بالتدريس في المعاهد العسكرية، قد بلغ حوالي ٦٠٠ مستشار عسكري، وشَكَّل ذلك أهم دعائم الوجود الإسرائيلي في الحديقة الخلفية للأقطار العربية، لاسيما أن التواجد البشري الإسرائيلي عززه العنصر المادي الذي يتمثل في الشركات وصفقات السلاح الإسرائيلية التي تدفقت على إثيوبيا بدءًا

---

[1] عبد التواب عبد الحي، النيل والمستقبل، م. سابق، ص ١٤٥ ـ ١٥٠. وعبد القادر عبد العزيز علي، أزمة المياه بين مصر وإثيوبيا، الجمعية الجغرافية المصرية، والمجلة الجغرافية العربية، العدد ٤٨ الجزء الثاني، القاهرة ٢٠٠٦، ص ٢٨٠ - ٢٨١.

[2] حلمي عبد الكريم الزغبي، مخاطر التغلغل الصهيوني، مرجع سابق، ص ٣٥ - ٤٠. راجع كذلك آريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا، مصدر سابق، ص ٧٨ ـ ٧٩.

[3] الدستور ١١ نوفمبر ٢٠١٠، الحلقة الثانية، رفعت سيد أحمد، قنبلة إسرائيلية تنفجر جنوب النهر.

بالرشاش " عوزي " ومرورًا بمدافع الهاون ووسائل القتال الأخرى، كصواريخ " جبرائيل " والطائرات المقاتلة[1].

ولعل مما يدل على التواجد المكثف للنشاط الإسرائيلي في إثيوبيا خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي تعدد زيارات قادة أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية لهذا البلد الأفريقي منهم: " حاييم هيرتسوغ " الذي تولى رئاسة الاستخبارات العسكرية " أمان " من ١٩٥٩ حتى ١٩٦٢، ثم تولى رئاســة الكيان الصهيوني لاحقًــا، و" أيسر هرائيل " الذي تولى رئاسة الموساد من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٢، و" مئير عميت " الذي تولى أيضًا رئاسة الموساد من ١٩٦٣ حتى ١٩٦٨، و" إبراهام تمير " الذي كان يعمل ضابطًا للإدارة العسكرية وشئون التخطيط الاستراتيجي[2].

وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، جرت محادثات سلام مع إسرائيل عرضت فيها إسرائيل توصيل مياه النيل إليها، فلما رفضت مصر ذلك – مما عرضناه تفصيليا في الفصل السابق – زادت الأجهزة السياسية الإسرائيلية من نشاطاتها في دول منابع النيل، وبحثت عن مداخل لتوطيد تواجدها هناك، فتذكر سفارة مصر في لندن في ٩ يناير ١٩٩٠ أن صحيفة الإندبندت البريطانية أبرزت خبر وصول ٤٠٠ خبير إسرائيلي في شئون الاستخبارات والسدود إلى إثيوبيا لمساعدتها في بناء ثلاثة سدود على النيل الأزرق، الأمر الذي أثار قلق مصر والسودان، وأشارت صحيفة الحياة إلى أن السفير المصري في أديس أبابا " روبير إسكندر " سلم الرئيس منجستو هيلا ماريام رسالة من الرئيس مبارك تتعلق بالتقارير التي وردت إلى مصر بشأن المشروعات المائية لإثيوبيا، وأشار مبارك في رسالة أخرى سلمها لشيمون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي خلال وجوده بالقاهرة – موجهة

---

(١) نفس المصدر.

(٢) نفسه.

إلى إسحاق شامير رئيس الحكومة الإسرائيلية – إلى أن " معاهدة السلام تنص على عدم جواز تهديد أي طرف للطرف الآخر "[1]، ودخول إسرائيل في مشروعات مائية في إثيوبيا على منابع النيل تتناقض مع معاهدة السلام؛ لأن تلك المشروعات تضر بالمصالح المصرية في المياه[2].

ونتيجة للتحرك المصري قام " تسفاي دنكا " نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإثيوبي بزيارة للقاهرة في يناير ١٩٩٠ التقى خلالها بالرئيس مبارك، ونفى عقب لقائه الشائعات التي ترددت حول بناء سدود على النيل الأزرق، وحول مشاركة شركة " تحال " الإسرائيلية فيها، كما نفى د. بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية وقتها ما أثير عن قيام إسرائيل بتنفيذ مشروعات سدود في إثيوبيا، وتلقت وزارة الخارجية المصرية من السفارة المصرية في تل أبيب ما يفيد نفي المسئولين الإسرائيليين للأنباء التي ترددت عن قيام إسرائيل بمشروعات على النيل الأزرق في إثيوبيا[3]، ومن الواضح أن السلطات الحاكمة في مصر قد قنعت بردود الحكومتين الإثيوبية والإسرائيلية، دون أن تمحص أو تتابع حقيقة المحاولات الإسرائيلية المستمرة والمستميتة للتواجد في منابع النيل.

والحق أنه من وجهة النظر الإسرائيلية منذ قيام الدولة العبرية تعتبر إثيوبيا واحدة من أهم الدول الأفريقية، ويقول د. آريه عوديد أنه كان من المتبع

---

[1] الإدارة العامة للرأي العام الدولي بالهيئة العامة للاستعلامات، تحليل مضمون ما أوردته وسائل الإعلام العربية والعالمية حول السدود الإثيوبية على النيل الأزرق في الفترة من أول نوفمبر ١٩٨٩ حتى منتصف فبراير ١٩٩٠ نشرة رقم ١٠٤ في ٢١ مارس ١٩٩٠، ص ٣٧.

[2] وفي عهد الحكم الشمولي بقيادة مانجستو هيلا مريام الذي استمر من ١٩٧٥ وحتى ١٩٩١ كانت علاقة إثيوبيا وثيقة بالاتحاد السوفيتي، وفي ذلك الوقت ساعد الآلاف من الخبراء العسكريين من الكتلة الشرقية نظام منجستو في المجالات الأمنية والمدنية، وحلوا محل الخبراء الإسرائيليين في تدريب وحدات الجيش، حيث تغير نظام التسليح في الجيش الإثيوبي بصفة عامة، حتى تمت إزالة نظام منجستو نهائيا. ومما هو جدير بالذكر أنه على مستوى العلاقات غير الرسمية خلال فترة انقطاع العلاقات بين إثيوبيا وإسرائيل رسميًا استمرت العلاقات التجارية بين البلدين، كما استمرت زيارات الإسرائيليين لإثيوبيا، وزيارات الإثيوبيين لإسرائيل. آريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا، مصدر سابق، ص ٤٥٨ ــ ٤٥٩.

[3] الإدارة العامة للرأي العام الدولي بالهيئة العامة للاستعلامات، مصدر سابق.

وصف إثيوبيا في فترة الإمبراطورية بجزيرة مسيحية في بحر من المسلمين الذين يحيطون بها من جميع الجهات، ويقول عوديد أن الصومال هي العدو الأول لإثيوبيا، حيث كانت تتطلع لضم منطقة أوجادين (أوغادين) بإثيوبيا، ومعظم سكانها من المسلمين الصوماليين، خاصة بعد انضمام الصومال إلى جامعة الدول العربية، ولا يزال الصراع ضد حركة أوجادين السرية، التي تؤيدها المنظمات الإسلامية المتشددة في الصومال مستمرا حتى اليوم، والصومال هي مركز حركة " الاتحاد الإسلامي " في أوغادين والتي تقوم إثيوبيا بصد المتمردين منها، وخلال الحرب الأهلية في الصومال ٢٠٠٦ احتلت إثيوبيا أجزاء من الصومال، ولم تنسحب إلا بعد طرد عناصر " اتحاد المحاكم المتشددة " من مقديشو في ٢٠٠٩ [١].

وحرصت إسرائيل على خلق تواجد دائم لها في إثيوبيا بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي الحاكم هناك، وقد انقطعت العلاقات الدبلوماسية الإثيوبية الإسرائيلية بسبب الموقف شبه الجماعي للدول الأفريقية المساند لمصر وللدول العربية بعد العدوان الإسرائيلي عليها ١٩٦٧، غير أن العلاقات الفعلية بين إسرائيل وإثيوبيا لم تنقطع، فخلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي كان لها علاقاتها مع الرئيس الإثيوبي منجستو هيلا ماريام، ولما عادت العلاقات الرسمية بينهما ١٩٨٩، كانت تلك العودة بمثابة نقطة انطلاق لاستعادة الكثير من النشاطات الإسرائيلية المرتبطة بالجوانب العسكرية والأمنية، خاصة في ظل حاجة إثيوبيا إلى خبراء عسكريين، لتدريب قواتها المسلحة بعد انسحاب المستشارين الكوبيين والسوفييت منها، وقد طرحت إسرائيل نفسها في ذلك الوقت مرة أخرى

[١] أريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا، مصدر سابق، ص ٤٥٢ ـ ٤٥٣.

باعتبارها صاحبة خبرات عسكرية كبيرة، ولا تمانع من نقل هذه الخبرات للإثيوبيين(١).

ولم يكن من المستغرب أن يقول حاييم هرتسوغ رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية خلال ستينيات القرن العشرين: " إن إثيوبيا هي الحليف المهم جدًا لإسرائيل "، حيث تشكل مع تركيا وإيران – اللتين كانتا وقتها في تحالف مع الولايات المتحدة وبالتالي مع إسرائيل – نصف محيط الدائرة التي تلتف حول بلدان الوطن العربي، وترجع أهمية إثيوبيا بالنسبة لإسرائيل إلى أنها مصدر لأكثر ٨٥% من مياه النيل ولسيطرتها، قبل انفصال إريتريا، على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ولقد أتاح التحالف الإسرائيلي مع إثيوبيا حصول إسرائيل على تسهيلات وقواعد بحرية في ميناء مُصوَّع، وجزر البحر الأحمر، وقواعد أخرى مواجهة لباب المندب مما عزز الأمن الإسرائيلي خارج حدود الدولة، وقد وقعت إثيوبيا اتفاقًا مع إسرائيل في ١٩٩٨ يمنح إسرائيل تسهيلات عسكرية واستخباراتية في أراضيها بعد انفصال إريتريا، فقامت بإنشاء المطارات والقواعد العسكرية هناك، وخلال الحرب الإثيوبية الإريترية التى انتهت بإعلان استقلال إريتريا ١٩٩٣(٢)، كانت إسرائيل تبيع الأسلحة والمعدات القتالية لطرفي الحرب مع المحافظة على علاقاتها الجيدة بهما، ومن المدهش حقًا أن إسرائيل قد نجحت أيضًا في بناء علاقات متميزة مع إريتريا بعد انفصالها عن إثيوبيا، بل وحافظت على قواعدها العسكرية في مُصوَّع وجزر البحر الأحمر التي أصبحت جزءًا من أراضي إريتريا بعد إعلان دولتها.

---

(١) آريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا، مصدر سابق، ص ٤٥٢، ٤٥٧ ـ ٤٦٠. زبيدة عطا، إسرائيل في النيل، م. سابق، ٢٠١٠، ص ١٢٤ ـ ١٢٩. ناصر فياض، اغتيال نهر، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٥، ص ٨٠ ـ ٨٢.

(٢) حلمي عبد الكريم، مخاطر التغلغل الصهيوني، مرجع سابق، ص ١٠٠ -١٠١. جريدة الدستور في١١ نوفمبر ٢٠١٠، الحلقة الثانية من مقالات رفعت سيد أحمد، قنبلة إسرائيلية تنفجر جنوب النهر.

تطور العلاقات الإسرائيليه الإثيوبيه

طلبت إسرائيل من إثيوبيا نقل مجموعات من يهود الفلاشا إلى إسرائيل عبر المطارات السودانية، فوافقت إثيوبيا على ذلك منذ بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي[1] في عهد الرئيس منجستو هيلا مريام، مقابل تقديم إسرائيل أسلحة وخدمات حيوية لإثيوبيا، ففي ١٩٨١ تم تهجير ٤٠٠٠ فرد من يهود الفلاشا، ثم جرى تهجير ٧٠٠٠ آخرين منهم في عملية أطلق عليها اسم " موسى "، وفي مرحلة تالية تم تهجير ١٢٠٠ من الفلاشا تحت حماية المخابرات الأمريكية، وعلى متن طائرات " C 130 " الأمريكية الصنع[2].

وخلال سنتي ١٩٨٤ و١٩٨٥ تم استكمال عملية تهجير للفلاشا سرًا عبر السودان إلى إسرائيل، حيث اشترك في هذه العملية الرئيس السوداني جعفر نميري نفسه، ورئيس جهاز أمن الدولة لديه اللواء عمر محمد الطيب، مقابل رشاوى كبيرة، وإرضاءً للولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم ذلك التهجير في إطار خطة أسموها " عملية الشرق "، التي توقفت بسبب نشر أخبارها في إذاعة لندن، فقام جورج بوش (الأب) وكان نائبًا لرئيس جمهورية أمريكا بزيارة السودان، حيث

[1] وقت قيام انتفاضة أبريل ١٩٨٥ في السودان كان جعفر نميري في زيارة غير رسمية للولايات المتحدة الأمريكية، وحاول العودة إلى الخرطوم وقت استيلاء الجيش على السلطة بعد انضمامه للشعب، فلم تقبل القوى الثورية والشعبية عودته، وظل لاجئا في مصر لمدة ١٥ عاما، عاد بعدها إلى السودان، لكي تنتهي حياته هناك. زكى البحيري، مشكلة جنوب السودان بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية، ١٩٥٥ - ٢٠١١، النهضة المصرية، وركائز المعرفة للدراسات والبحوث بالسودان، القاهرة والخرطوم ٢٠١٠، ص ١٠٥ - ١١٣. ونص محاكمات " عمر محمد الطيب " رئيس جهاز أمن الدولة السوداني، في قضية ترحيل يهود الفلاشا الإثيوبيين إلى إسرائيل، من كتاب أشهر المحكمات في السودان، إعداد وترتيب هنري رياض، دار الجيل، بيروت ١٩٨٧، ص ٢٠ - ٢٦، ٥٠ - ٦١.

[2] أحمد كامل راوي، يهود الفلاشا بين إثيوبيا وإسرائيل، مجلة آفاق أفريقية، السنة الخامسة، العدد السادس عشر، ص ١٣٥. ونص محاكمات " عمر محمد الطيب "، مرجع سابق، ص ٥٢ - ٦٣. أميل لودفيغ، حياة نهر، ترجمة عادل زعيتر، مرجع سابق، ص ١٨٨ – ١٨٩.

استضافه رسميًا عمر محمد الطيب، وجرت بينهما محادثات أدت إلى استئناف ترحيل الفلاشا، من خلال عملية أطلق عليها اسم " سبأ "[١].

وقد كشفت المحاكمة التي جرت بخصوص تهريب يهود الفلاشا إلى إسرائيل عبر السودان، عن دور أمريكي في نقل هؤلاء اليهود، ودور للمنظمات الأوروبية التي تتخذ من الأعمال الإنسانية ستارًا لها مثل إغاثة اللاجئين، وإعانة الجوعى والمعوزين، وقد خصصت السفارة الأمريكية بالخرطوم قسمًا خاصًا لهذا الغرض أسمته قسم رعاية شئون اللاجئين، وعينت له شخصًا من رجال المخابرات الأمريكية، وهو يهودي الديانة، ويدعى " جيري ويفر " ومعه أشخاص آخرين، وكان يعمل تحت إشراف " مستر ملتون" مندوب المخابرات بالسفارة الأمريكية بالخرطوم[٢].

وبالرجوع لمضابط محاكمة المسئولين عن تهريب يهود الفلاشا في السودان حتى ١٩٨٤، وهي منشورة، خاصة محاكمة عمر محمد الطيب، يتضح أن عملية التهجير كانت تتم من "جواندار" في إثيوبيا إلى الخرطوم فجوبا بجنوب السودان ثم إلى نيروبي في كينيا، ومنها إلى إسرائيل، وقد تمت بعض عمليات التهريب ليلًا من مطار " كارثاتو " المهجور قرب " أركويت " بالسودان، حسب خطة الترحيل الأمريكية بإشراف "جيري ويفر" [٣].

وفي ١٩٩١ وقتما كان نظام منجستو في سبيله إلى السقوط تمت عملية تهجير كبيرة تعرف بـ " عملية شلومو " الجوية التي تم خلالها نقل حوالي ١٤٢٠٠ مهاجر من يهود الفلاشا إلى إسرائيل[٤].

---

[١] نص محاكمات " عمر محمد الطيب "، (إعداد هنري رياض)، مرجع سابق، ص ٢٠ ـ ٢٦، ٥٠ ـ ٦١.

[٢] صلاح عبد اللطيف، الفلاشا، الخيانة والمحاكمة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٦، ص ١٢٩.

[٣] نص محاكمات " عمر محمد الطيب "، مرجع سابق، ص ٥٠ ـ ٦١. وصلاح عبد اللطيف، الفلاشا، م. سابق، ص ٨٣ ـ ٩١.

[٤] آريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا، مصدر سابق، ص ٤٦٢.

ولعل الهدف الأساسي لنقل هؤلاء اليهود، فضلًا عن لَمّ شتات يهود العالم كما تبتغى إسرائيل، يتمثل في توفير مورد رخيص للعمالة المطلوبة في مزارع إسرائيل ولتولي بعض الأعمال المتدنية في سوق العمل الإسرائيلي، بدلًا من الاستعانة بالعمالة الفلسطينية التي شكلت خطرًا على إسرائيل، وفتحت الباب للأعمال الفدائية في داخلها.

ولقد كان ترحيل يهود الفلاشا إلى إسرائيل يقلل من الضغط الواقع على إثيوبيا خلال الأزمة الاقتصادية التي كانت تعصف بأجزائها أثناء عقد الثمانينيات من القرن الماضي، بسبب الجفاف الذي عم الهضبة الإثيوبية، وبسبب الحروب الأهلية حيث كانت إثيوبيا في حاجة إلى مساعدة إسرائيل لها بالسلاح خلال صراعها مع الإريتريين الذين كانوا يسعون للاستقلال، ومما هو جدير بالذكر في هذا المقام أن عدد يهود الفلاشا الموجودين في إسرائيل في الوقت الحالي (٢٠١٥) يبلغ ١٣٦ ألف شخص، وقد ثار هؤلاء اليهود الأفارقة، وقاموا بمظاهرات في إسرائيل ضد سوء المعاملة والاضطهاد الذي يلاقونه من الإسرائيليين البيض خاصة الأوربيين منهم، الذين يستحوذون على الثروة والسلطة، ويعاملون هؤلاء الأفارقة باعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة[١].

وعلى المستوى العربي تقيدت الحركة السياسية لمصر والدول العربية بعد عقد اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل ١٩٧٩، وانكفأت تلك الدول على نفسها وانشغلت بمشكلات وظروف أوجدتها بذاتها أو دُفعت إليها دفعًا بسبب مناخ الصراعات والحروب التي أوجدتها إسرائيل وأمريكا في العراق وفلسطين ولبنان والقرن الأفريقي وجنوب السودان ودارفور[٢]، مما أثر بالسلب على مواقف الدول

---

[١] المصري اليوم ٢١ إبريل ٢٠١٥، ملف عن التغلغل الصهيوني في أفريقيا إعداد محمد البحيري.

[٢] محمود عبد المؤمن محفوظ، حقوق مصر في مياه النيل في ضوء القانون الدولي للأنهار، رسالة دكتوراه في جامعة أسيوط ٢٠٠٩، ٤٤٤ - ٤٥٠. زكى البحيري، مصر وحركة التحرر في الكونغو ١٩٥٥ - ١٩٦٥ مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ٢٠٠٤.

العربية، وأبعدها عن القيام بدورها نحو بلدان وطنها العربي، ونحو الدولَ الأفريقية التي كانت في حاجة إليها في عمليات التنمية بعد مؤتمر القمة العربي الأفريقي ١٩٧٤، مما جعل الفرصة مواتية لإسرائيل وغيرها خلال العقود الأخيرة، لتوسيع وجودها العسكري والأمني في القرن الأفريقي، وحوض النيل، بل وفي أفريقيا كلها.

وإنه لأمر طبيعي جدًا أنه بانسحاب مصر بالذات، من دورها السياسي والاقتصادي المؤثر في أفريقيا وحوض النيل، يصبح المناخ مهيئًا لإسرائيل كي تقوم بملء هذا الفراغ في تلك المناطق ذات الأهمية القصوى أمنيًا بالنسبة لمصر والسودان والدول العربية، فأرسلت إسرائيل سرًا عددًا كبيرًا من خبرائها بعد عقد معاهدة السلام مع مصر لإجراء أبحاث وإقامة مشروعات ري في إثيوبيا لزراعة ٤٠٠ ألف هكتار هناك[١]. وحول ذلك كشف " مايكل كيلو " الخبير الأمريكي في قضايا الصراعات المائية حول العالم، ومؤلف كتاب "حروب مصادر المياه "، عن اجتماع عقد في تل أبيب بين أعضاء بالكنيست ووزراء إسرائيليين وإثيوبيين تم خلاله الاتفاق على إقامة سدود على النيل لحجز المياه في الهضبة الإثيوبية لتوليد الكهرباء، والتوسع الزراعي بالاستعانة بالصين[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن المشروعات الإثيوبية التي تمت أو تلك التي لم تتم بعد والمطروحة للتنفيذ قامت على أساس الدراسات التي كان قد أنجزها مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي بين سنتي ١٩٥٨ و١٩٦٤ عن المشروعات والسدود التي من الممكن إقامتها على المنابع الإثيوبية، والتي كان قد أجرى الخبراء السوفييت على بعضها، وقت وجود نظام الرئيس منجستو، عملية مراجعة، خلال ثمانينيات القرن الماضي، وقد سعت إثيوبيا خلال العقدين الأخيرين إلى

---

[١] عبد القادر عبد العزيز علي، أزمة المياه بين مصر وإثيوبيا، مرجع سابق، ص ٢٨٤ ـ ٢٨.

[٢] حسام شحادة، موقع المياه في الصراع العربي الصهيوني، مرجع سابق، ص ٨١. تحقيق الأهرام من إثيوبيا المنشور في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٩.

محاولة استغلال مياه النيل في توليد الكهرباء، وري جزء من أراضيها الزراعية، وذلك بالاستعانة بالدعم المالي والفني لبعض الدول وفي مقدمتها إسرائيل وإيطاليا والصين(١).

ويبدو أن إسرائيل سعت من جانبها لأن تلقن مصر درسًا لا تنساه بعد رفضها توصيل مياه النيل إليها، بأن تقول لها: إذا كنت قد رفضت مرور أقل من مليار متر مكعب من المياه إلى صحراء النقب، فعليك أن تتحملي خسارة أكثر من ٧ مليارات من الأمتار المكعبة من مياه النيل، بسبب المشروعات المائية التي تنجزها إثيوبيا بمساعدة إسرائيل وغيرها(٢)، ورأى الإسرائيليون أن هذا الدرس قد يرغم مصر على إعادة النظر والعمل على توصيل مياه النيل لإسرائيل، أو يوقف مشروعات التنمية في مصر خاصة في سيناء، ويضع مصر في أزمة مائية حقيقية.

ولكي تحقق إسرائيل أهدافها قامت في أوائل التسعينيات بمساعدة إثيوبيا في بناء سد فنشا، أحد فروع النيل الأزرق لحجز خمسة مليارات متر مكعب من المياه، وكان المقابل ليس فقط تهريب اليهود الفلاشا إلى إسرائيل بل وتقديم التسهيلات لإقامة القواعد العسكرية في جزيرتي فاطمة ودهلك في البحر الأحمر قرب المحيط الهندي أيضا(٣).

واستخدمت إسرائيل أيضا أساليب ناعمة في عملها مع الإثيوبيين لكي توغر نفوسهم ضد مصر بالذات، وفي هذا المعنى يقول الصحفي البارز بجريدة الأهرام محمد سيد أحمد: " كان للخبراء الإسرائيليين لغة في مخاطبة السلطات الإثيوبية تتلخص في ادعاء خبيث هو أن حصص المياه التي تقررت لبلدان

(١) السياسة الدولية، عدد ١٠٤، إبريل ١٩٩١، ياسر علي هاشم، الأبعاد السياسية ...، مصدر سابق، ص ١٥٣. عبد القادر عبد العزيز علي، أزمة المياه بين مصر وإثيوبيا، مصدر سابق، ص ٢٨٠ – ٢٨٥.

(٢) عبد القادر عبد العزيز علي، نفس المصدر، ص ٢٨٤ – ٢٨٥.

(٣) حسن بكر، حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد، مصدر سابق، ص ١٩٩.

حوض النيل ليست عادلة، بحجة أنها تقررت في وقت سابق على استقلال هذه البلدان، وأن إسرائيل كفيلة بأن تقدم لهذه البلدان التقنية التي تمكنها من ترويض مجرى النيل وتوجيهه وفقًا لمصالحها "[1].

ويتفق المحلل السياسي الأمريكي " مايكل كيلو " مع ما ذكره محمد سيد أحمد إذ يقول: " إن هدف إسرائيل، فضلًا عن تشجيع ودعم إثيوبيا والمشروعات المائية على منابع النيل الإثيوبية، هو الهمس في أذن الإثيوبيين لنقض الاتفاقيات الدولية التي تنظم توزيع المياه بين دول حوض النيل، وإقناعهم أنه لا تنمية في بلادهم سوى بتعديل شروط تلك الاتفاقيات، وبإقامة السدود على منابع النهر في بلادهم "[2].

ويذهب رفعت سيد أحمد، الباحث والمفكر السياسي، إلى نفس المعنى حين يقول: " إن إسرائيل تمارس الضغط على مصر والسودان عبر نهر النيل شريان الحياة بالنسبة لهما، من خلال مطالبة دول حوض النيل بإعادة النظر في توزيع مياه النيل "[3].

ومن منطلق تقدم إسرائيل في مجال تكنولوجيا المياه[4] جعلت خطط السدود الإثيوبية مجالًا لاستثماراتها، ولمضاعفة الضغط على مصر والسودان، والحقيقة أن الإثيوبيين يدركون مغزى المناورات الإسرائيلية جيدًا، ولكنهم لا يعلقون على ذلك؛ لأنهم يحتاجون إلى من يساعدهم في تحقيق مشروعاتهم[5]، فإثيوبيا من الدول الفقيرة التي تأخرت في نهوضها بسبب الحروب الأهلية التي شغلتها

---

(1) جريدة صوت النيل souteelneel.com.

(2) تحقيق الأهرام من إثيوبيا المنشور في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٩.

(3) الدستور ١١ نوفمبر ٢٠١٠، الحلقة الثانية، رفعت سيد أحمد، قنبلة إسرائيلية تنفجر جنوب النهر.

(4) السياسة الدولية، ١٠٤، أبريل ١٩٩١، حسن بكر، المنظور الماني، مصدر سابق، ص ١٣٧ – ١٣٨.

(5) جون بولوك، وعادل درويش، حروب المياه، مرجع سابق، ص ١٢٥.

وقتًا طويلًا، وتحتاج للأموال والخبرات، كي تحقق برامجها، ولهذا وجدت ضالتها في إسرائيل أو الصين أو غيرهما، لتحقيق مشروعاتها التنموية.

وقد قامت إسرائيل بتأسيس مركز " بوتاجيرا " بالتعاون بين مركز التعاون الدولي الإسرائيلي " ماشاف " و" الوكالة الأمريكية للتنمية "، ووزارة الزراعة والتنمية الريفية الإثيوبية، بهدف العمل على تطوير مساقط المياه في الهضبة الإثيوبية واستخدامها في مشروعات الزراعة هناك، وقد عقدت الأطراف الثلاثة في فبراير ٢٠٠٥ اتفاقية لتوفير الدعم التقني ونقل التكنولوجيا لإثيوبيا في كافة المجالات الزراعية[١]. ونتيجة لازدهار العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية في تلك الفترة قام رئيس الوزراء الإثيوبي مليس زيناوي بزيارة إسرائيل مرتين في عامي ٢٠٠٣، و٢٠٠٥[٢].

وكشفت صحيفة " لوفيجارو" الفرنسية في أحد تقاريرها عن مخطط إسرائيلي للسيطرة على مياه النيل، وذلك في معرض تحليلها لزيارة وزير الخارجية الإسرائيلي ليبرمان لإثيوبيا ضمن جولته الأفريقية في سبتمبر ٢٠٠٩، والتي اعتبرتها الصحيفة تشكل تهديدًا كبيرًا لمستقبل مصر المائي، وربما تكون عملية ممهدة لقيام حروب المياه في منطقة حوض النيل، خاصة أن الزيارة تشير إلى مزيد من المشاورات مع إثيوبيا للبدء في بناء سلسلة من السدود التي خططت لها منذ عدة سنوات[٣].

وقد ذكرت صحيفة " جيما تايمز " الإثيوبية أن مصر تشعر بالخطر من جانب إسرائيل؛ ولذلك فإن زيارة ليبرمان لإثيوبيا ٢٠٠٩ سوف تؤدى إلى زيادة

---

[١] الوفد ٢ مايو ٢٠١٠.
[٢] آريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا، مصدر سابق، ص ٤٦٤.
[٣] زبيدة عطا، إسرائيل في النيل، مرجع سابق، ص ١٢٣.

المشاكل المتعلقة بمياه النيل، حيث إن إسرائيل تحاول أن تساعد الدول الأفريقية على أمل الاستفادة من تلك المياه[١].

وبمناسبة ما حدث بين دول مبادرة حوض النيل من محاولات لوضع اتفاق إطاري يتحركون من خلاله نحو العمل التنموي، وإقامة المشروعات المشتركة بينهم، جرى تناقل للأنباء عن تدخلات أمريكية إسرائيلية لتأجيل انعقاد بعض اجتماعات قمم دول الحوض، إلى حين اكتمال المشاورات الاستراتيجية الأمريكية المائية في الشرق الأوسط، ومن أجل ذلك زار وفد من الكونجرس الأمريكي بعض دول الحوض ومنها مصر، والتقى خلالها مع وزير الموارد المائية د. محمود أبو زيد ٢٠٠٩[٢]، مما يبين إلى أي حدٍّ كان رضوخ مصر ودول حوض النيل للقرار الأمريكي في عهد حكومات حسنى مبارك.

ومما يعكس سرعة التحرك الإسرائيلي للتأثير على قضية المياه في دول حوض النيل، أن زيارة ليبرمان لبعض دول الحوض جاءت بعد شهرين فقط من اجتماع وزراء الري لتلك الدول بالإسكندرية في يوليو ٢٠٠٩، وحول هذه الزيارة قال ليبرمان في لقاء له مع الإذاعة الإسرائيلية عقب عودته: " كان لإسرائيل في نهاية الستينيات من القرن الماضي ٣٠ سفارة في أفريقيا، بينما يوجد لديها اليوم تسع سفارات فقط حيث قام بشغل الفراغ الأفريقي أعداء إسرائيل (يقصد بهم الدول العربية وعلى رأسها مصر) "، ويرى ليبرمان أن على إسرائيل أن تسعى لفرض وجودها في أفريقيا، ولذلك رافقه في زيارته وفد إسرائيلي من الدبلوماسيين ورجال الأعمال، وممثلون عن الصناعات العسكرية، وخبراء في شئون المياه تحت

---

[١] نفس المرجع، ص ١٢٤.

[٢] حسام شحادة، موقع المياه في الصراع العربي ...، مرجع سابق، ص ٨٨. وجريدة النبا ٨ أغسطس ٢٠٠٩.

إشراف ومعاونة " منظمة التبادل اليهودية الأمريكية "، إحدى أكبر منظمات اللوبي اليهودي بالولايات المتحدة الأمريكية[1].

وجاءت زيارة ليبرمان في توقيت حساس، كان يشهد محاولات لحسم الخلاف في بعض بنود الاتفاقية الإطارية بين دول حوض النيل، مما ساعد على تشدد مواقف تلك الدول تجاه مصر والسودان، خاصة وأن أجهزة الدعاية الإسرائيلية والغربية قد نشطت في ذلك الوقت لتقطيع أحبال علاقات المودة بين تلك الدول من جانب ودولتي المصب من جانب آخر، وقد أعلنت إثيوبيا في ٢٠٠٩ عن افتتاح سد " تيكيزي " على نهر عطبرة، وهو أعلى سد في أفريقيا؛ إذ يبلغ ارتفاعه ١٨٨ مترًا، ثم قامت في ١٥ مايو ٢٠١٠ - وهو نفس يوم اجتماع بعض دول منابع النيل في عنتيبي للتوقيع على الاتفاقية الإطارية بشكل منفرد - بافتتاح سد آخر هو " تنا بيليز " بولاية أمهرا، والذي قامت ببنائه شركة ساليني الإيطالية للمقاولات[2]، مما يشكل نوعًا من تحدي دولتي المصب خاصة مصر.

وفي ٢٠٠٩ أيضًا استأنفت إسرائيل العمل في سد مكالي بإقليم التيجراي، بعد أن توقفت عن العمل فيه، والسد تقوم بتمويله شركة " بيرفاكينكو " الإثيوبية، التي تملكها إسرائيل بالمشاركة مع شركة إثيوبية أخرى، وقد شاهد مندوبو جريدة الأهرام المصرية المعدات التي تعمل في بناء السد، ورأوا المهندسين الإسرائيليين وهم يحملون أوراقهم ومجسماتهم في ميدان العمل، ومنهمكون في قياس ورصد أعمال المشروع الهندسية[3].

---

[1] تحقيق الأهرام من إثيوبيا في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩.

[2] حسام شحاده، موقع المياه في الصراع العربي الصهيوني، م. سابق، ص ٥٦.

[3] الوفد ٢ مايو ٢٠١٠. وحلمي عبد الكريم الزغبي، مخاطر التغلغل الصهيوني في أفريقيا، مرجع سابق، ص ٢٦. وحسام شحادة، موقع المياه في الصراع العربي الصهيوني، مرجع سابق، ص ٥٧ - ٦١.

وفي نفس العام وقعت إثيوبيا مع إسرائيل وألمانيا اتفاقًا تم بموجبه إطلاق إحدى مشروعات التنمية الزراعية لتمكين الإثيوبيين من تطوير أنشطة الري في مناطق مختلفة من البلاد، حيث يستفيد من هذا المشروع أكثر من ألف من صغار المزارعين، وتقدر تكاليفه بنحو ١,٥ مليون يورو في مناطق أمهرا وتيجراي وجنوب إثيوبيا في إطار جهود الحكومة الإثيوبية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء[١].

ويقول الإثيوبيون: إن الإسرائيليين يحتكرون زراعة الورد في بلادهم؛ لأنهم مبدعون فيها، ويمتلكون العديد من المزارع الخاصة، ويذكر أحد الإثيوبيين " أن الإسرائيليين يقومون بتعليمنا زراعة الورد وتنسيقه "، ويسترسل المواطن الإثيوبي في حديثه قائلًا: " إنه يوجد في منطقة بحر دار تحديدًا مزارع كثيرة للورد يمتلكها الإسرائيليون، وكانت تلك المنطقة مقرًا ليهود الفلاشا قبل نقلهم إلى إسرائيل "[٢]. وقد نُشرت مؤخرًا تقارير إسرائيلية تفيد أن هناك ٤٦ شركة إسرائيلية تعمل في إثيوبيا في مجال زراعة السمسم والبساتين والزهور برأسمال قدره ٢٥٥ مليون دولار[٣].

وكذلك أنشأت إسرائيل مصنعًا للطحينة في إثيوبيا، يقوم بتوزيع إنتاجه في السوق المحلية، ويُصدر كميات كبيرة منه إلى الخارج، وإثيوبيا من أهم دول العالم في زراعة السمسم الذي تقوم عليه صناعة الطحينة، وللإسرائيليين معمل كبير لتكرير البترول أيضًا هناك، وقد دخل الإسرائيليون مع الصينيين في مشروعات البنية التحتية الخاصة بالطرق والكباري وغيرها[٤].

---

[١] موقع walt info الالكتروني الإثيوبي.
[٢] تحقيق الأهرام من إثيوبيا المنشور في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٩.
[٣] المصري اليوم ٢١ إبريل ٢٠١٥، ملف عن التغلغل الصهيوني في أفريقيا إعداد محمد البحيري.
[٤] تحقيق الأهرام من إثيوبيا المنشور في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٩.

وكشف موقع القناة السابعة للتلفزيون الإسرائيلي النقاب عن قيام شركات إسرائيلية، متخصصة في مجال الاستشارات الهندسية والإنشاءات، بتقديم عروض للحكومة الإثيوبية للمساهمة في إقامة مشاريع استثمارية وسكنية وزراعية بتشجيع من وزارة الخارجية الإسرائيلية، وتلك الشركات مملوكة لجنرالات متقاعدين من جهاز الموساد الإسرائيلي[١].

وبخصوص سد النهضة الذي تقوم إثيوبيا بإنشائه في الوقت الحاضر وقعت إثيوبيا عقدًا مع إحدى الشركات الإسرائيلية لتولي مهمة توزيع الكهرباء المولدة من ذلك السد بعد تمامه، الأمر الذي يعنى أن إسرائيل ستكون الطرف المتحكم في سياسات تشغيل سد النهضة، مما يكشف الغطاء عن الدور الخفي الذي تلعبه تلك الدولة في تعميق أزمة ذلك السد بين مصر وإثيوبيا[٢].

ولإسرائيل علاقات تجارية جيدة مع إثيوبيا فقد أشار تقرير رسمي صادر عن " المعهد الإسرائيلي للصادرات والتعاون الدولي " أن الصادرات الإسرائيلية إلى إثيوبيا بلغت ١٨,٤ مليون دولار في ٢٠٠٨، بينما بلغ حجم الواردات الإسرائيلية من إثيوبيا في نفس العام ٢,٤٦ مليون دولار، وقد زادت تلك الواردات إلى ٨,٣٨ مليون دولار في السنة التالية، وتضم الصادرات الإسرائيلية لإثيوبيا الأسلحة والمواد الكيمائية والآلات الصناعية والبرمجيات، وتستورد إسرائيل من إثيوبيا المنتجات الزراعية والتبغ واللحوم، وجدير بالذكر في هذا المقام أن بداية دخول الإسرائيليين لإثيوبيا كان عن طريق الجزارين اليهود الذين يذبحون الماشية حسب التقاليد اليهودية الدينية، ومن واقع التقرير الرسمي للمعهد الإسرائيلي فإنه

---

(١) جريدة النبأ ٨ أغسطس ٢٠٠٩. والدستور ١٢ أغسطس ٢٠٠٩.

(٢) هانئ رسلان، مصر وأزمة المياه في حوض النيل، مرجع سابق، ص ٢٠.

يوجد ١٢١ شركة إسرائيلية تعمل في مجال التصدير للسوق الإثيوبية في عام ٢٠٠٨[١].

ويسعى الإسرائيليون لتحقيق مخططاتهم الموجهة ضد مصر والسودان، فلقد طالبت وثيقة إسرائيلية - في مركز دراسات وبحوث وزارة الخارجية الإسرائيلية منشورٌ ملخصها في فبراير ٢٠١٠، أعدها تسيفي مزائيل سفير إسرائيل الأسبق في مصر - بتدويل النزاع بين دول منابع النيل من جهة ودولتي المصب من جهة أخرى، وتضمنت الوثيقة المزاعم الإسرائيلية حول احتكار مصر لمياه النيل، وحقوق دول المنابع المهدرة بسبب المواقف المصرية، واتهم " مزائيل " مصر بتجاهل المطالب الشرعية لدول المنابع، ودعا مصر للموافقة على تعديل الاتفاقية الخاصة بمياه النيل، وقال: " بدلًا من قيام مصر بالبحث عن حلول واقعية وعملية لمشكلة المياه، سارت نحو حرب غير منطقية " داعيًا إلى تدخل الأمم المتحدة والقوى الدولية الكبرى في الأزمة[٢]، ومن البديهي أن السفير الصهيوني يدعو لحرب لم تعلنها مصر مع جيرانها وأشقائها من دول حوض النيل، الذين عاشوا معًا في وئام وسلام منذ آلاف السنين، ولم تتغير مواقفهم إلا بعد دخول إسرائيل خطأً في معادلة مائية ليست من شأنها، فهدف إسرائيل هو خلق الصراع في حوض النيل، وتدويل مشكلة المياه لتجد لنفسها ثغرة للحصول على جزء من مياه النيل، أو الإضرار بالمصالح المصرية والسودانية في هذه المياه.

---

[١] طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل ...، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٤٩، يوليو ٢٠١٠ ص ٧٩ ـ٨٠، ٨٦، ٨٧. والنبأ ٨ أغسطس ٢٠٠٩. والدستور ١٢ أغسطس ٢٠٠٩. وحسنى حواش، الصهيونية في أفريقيا، مرجع سابق، ص ٤١.

[٢] طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل ....، مصدر سابق، ص ٧٩ ـ ٨٠.

ولما كان قسم الماشاف هو المسئول عن المعونات والمساعدات للدول الأفريقية وفي مقدمتها إثيوبيا؛ لذلك تتوالى زيارات رئيس هذا القسم لإثيوبيا وآخرها زيارة السفير " جيل حزقيل " لها في ٢٩ مارس ٢٠١٥[١].

وأعد " دورون باسكين " مدير شعبة الأبحاث بـ " مؤسسة إنفو فورد البحثية لدراسات الشرق الأوسط "، ومقرها تل أبيب تقريرًا، نقلته صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية جاء فيه: " أن تنامى الحديث داخل مصر بشأن دور إسرائيل في تحريض الدول الأفريقية ضدها تبعه تجدد الدعوات المطالبة بوقف تصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل، وأن هذه الدعوات أصبحت أمرًا معتادًا في مصر "[٢].

ومما لا شك فيه أنه لم يكن منطقيًا على الإطلاق في عهد حكومات حسنى مبارك أن تقوم مصر بتصدير الغاز إلى إسرائيل – التي تريد الإضرار بمصالح الشعب المصري، وفي مقدمتها مصالحه المائية في منابع النيل – بينما كان الاحتياطي المصري من الغاز محدود، والحاجة إليه ماسة، في الوقت الذي استمرت فيه إسرائيل في انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني، والهجوم عليه ونهب ثرواته وقتل أبنائه، وإسرائيل لا تتوقف عن التآمر على البلدان العربية والعمل على إضعافها وتخريبها وتفتيتها، والحق أن نظام مبارك هو المسئول عن تصدير الغاز لإسرائيل في بعض سنوات العقد الأول من القرن الحالي، وبأقل من الأسعار العالمية؛ لذلك لم يكن غريبًا أن يتم تدمير خط الغاز المتوجه لإسرائيل لأكثر من عشرين مرة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ من جانب مواطنين مصريين غيورين على ثروات بلادهم حتى توقف تصدير الغاز إلى الكيان الصهيوني،

---

[١] المصري اليوم ٢١ أبريل ٢٠١٥، ملف عن التغلغل الصهيوني في أفريقيا إعداد محمد البحيري.
[٢] الوفد ٢ مايو ٢٠١٠.

وأصبحت مصر ذاتها في حاجة إلى الغاز ذلك الوقود الاستراتيجي اللازم لتوليد الطاقة لديها.

موقف الشعب الإثيوبي من التواجد الإسرائيلي في بلاده

في محاولة لاستشعار الرأي العام للشارع الإثيوبي تجاه الوجود الإسرائيلي، بعد زيارة ليبرمان لبلاده – حسب تحقيق لجريدة الأهرام من إثيوبيا – يقول بعض الأفراد مثل " جينا تشو " وهو سائق تاكسي بسيط في العاصمة الإثيوبية:" إن السوق الإثيوبي فتح أبوابه على مصراعيها للاستثمارات الأجنبية"، وقال بثقة شديدة: " إسرائيل ذكية دخلت بثقلها في الوقت المناسب رغم أنه كان لها تواجد سابق منذ زمن في مجال الزراعة "، ويقول أحد عمال الفنادق: " إن علاقتنا مع إسرائيل قوية على المستوى الرسمي... وغير مقبولة على المستوى الشعبي" ويستطرد بقوله: " إن السبب في ذلك يرجع إلى أن الشعب الإثيوبي رغم فقره الشديد، ومعاناته إلا أنه يتابع ما تفعله الأيدي الإسرائيلية بالشعب الفلسطيني، ويتحدد موقفه من إسرائيل على هذا الأساس"[1].

وعندما سأل مندوبو الأهرام أحد مرافقيهم من الإثيوبيين ويُدعى " رافي " عن مشروع سد " مكالي " بإقليم تيجراي، أجاب بقوله: " إنه سد يجري العمل فيه من أجل توليد الطاقة الكهربائية "، وأضاف: " أن تمويله إسرائيلي يقوم به شخص اسمه، أوري، كان ضابطًا سابقًا في الجيش الإسرائيلي "، وهو صاحب شركة " بيرفاكينكو " – وهي من أهم شركات المقاولات في إثيوبيا – ويشاركه في ذلك أحد أكبر المستثمرين في " تل أبيب "، وهو صاحب شركة تيكا TIKA التي كانت تعمل في مدينة " مكالي "، وكان قد أغلق هذه الشركة بسبب توقف مشروع سد " مكالي " منذ سنوات، ثم أعاد فتح الشركة مرة أخرى بعد عقد اتفاق بين الحكومتين الإثيوبية والإسرائيلية على استئناف العمل في بناء السد، وقد ذكر

---

(١) تحقيق الأهرام من إثيوبيا في ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٩.

المرافق الإثيوبي لبعثة الأهرام أيضًا أن الإسرائيليين يمتلكون أهم مصنع للأسمنت في مدينة مكالي[1].

ويرى الإثيوبيون أن لا أحد يستطيع أن يلقي باللوم على إثيوبيا عندما يطرق بابها أحد يريد مد يد العون والمساعدة لها كإسرائيل، فهي بالنسبة لإثيوبيا دولة مثل الصين وإيطاليا وألمانيا وغيرها، وإثيوبيا تريد زيادة حجم الاستثمارات لديها في كافة المجالات الاقتصادية خاصة الزراعة وتوليد الكهرباء، مما يسد حاجات الشعب الإثيوبي، وجدير بالذكر أن إثيوبيا دولة فقيرة وفي حاجة ملحَّة للتطور والتنمية.

ومن أجل ذلك يشجع كثير من الإثيوبيين قدوم أية مساعدات إلى بلادهم ويقولون: " نحن عشنا عصورًا مظلمة تخلفنا فيها كثيرًا عن الركب، ومن الطبيعي أن نفتح بابنا لمن يطرقه "، ويذكر بعضهم أن الحكومة الإثيوبية برئاسة " زيناوي " – رئيس الوزراء السابق – هي التي فتحت أبواب إثيوبيا على مصراعيها للاستثمارات الأجنبية[2].

ورغم كل هذه الظروف فإن الشعب الإثيوبي يقدر الشعب المصري، والمسيحيون الإثيوبيون يحملون حبًا خاصًا لمصر وللكنيسة الأرثوذكسية منذ العصور القديمة، ويذكر بعض الإثيوبيين أن زيارة البابا شنودة لبلادهم في ٢٠٠٨ كانت فرصة في غاية الأهمية للتقارب بين الشعبين الشقيقين، ولا شك أن زيارة البابا تاوادروس الثاني – بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية – لإثيوبيا والكنيسة الإثيوبية خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥، تجدد المحبة وتوثق العلاقة بين الشعبين المصري والإثيوبي، والإثيوبيون يرون أنه تربطهم بمصر روابط مقدسة سواء أكانوا مسيحيين أم مسلمين[3]، فيأتي إلى جامعة الأزهر أعداد

---

[1] نفس التحقيق في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٩.
[2] نفس المصدر. وجريدة المصري اليوم ٢٨ سبتمبر ٢٠١٥.
[3] نفس تحقيق الأهرام في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٩.

كبيرة من الدارسين المسلمين من إثيوبيا كل عام، والواقع أن نسبة كبيرة من الشعب الإثيوبي ترفض أن تكون علاقتها بإسرائيل على حساب مصر ومصالحها في مياه النيل.

ومع ذلك هناك قطاع من الشعب الإثيوبي يُدين السياسة المصرية، ويلومها بأنها تسعى للاهتمام فقط بمصالحها المائية ولا تهتم بالمصالح الإثيوبية[1]، والحق أن التكوين الطبيعي لحوض النيل هو الذي يجعل مياه الأمطار الإثيوبية الغزيرة تندفع بالضرورة من فوق هضبة إثيوبيا إلى نهر النيل، وتتجه إلى مصر والسودان منذ قديم الأزل، ولكن على الحكومة المصرية والشعب المصري ورجال الأعمال المصريين أن يسعوا لإقامة المشروعات ذات النفع المشترك لإثيوبيا ومصر ودول حوض النيل، فذلك واجب وطني نحو إخواننا من بلدان ذلك الحوض.

وقد صرح " إصفاو دينجامو " وزير الري الإثيوبي خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده في أواخر يوليو ٢٠٠٩، وقت اشتراكه في اجتماع وزراء دول حوض النيل بالإسكندرية، بأن " وسائل الإعلام تردد دائمًا أن هناك تعاونًا قائمًا بين إثيوبيا وإسرائيل في مجال المياه، وذلك لتوصيل مياه النيل إليها، وذلك من المستحيلات؛ لأن النيل - على حد قوله - ليس له أجنحة حتى يطير، ويغير مساره باتجاه إسرائيل، حيث لا توجد حدود مشتركة بين إثيوبيا والدولة العبرية ".

وبمناسبة تداول الأفكار التي تقول: إن مياه النيل ستكون للبيع، شدد دينجامو أيضًا على " أن دولته لا يمكن أن تفكر في بيع مياه النهر، وأن مياهه يجب استغلالها في مشروعات التنمية لصالح جميع شعوب حوض النيل فقط "، وطالب دينجامو وسائل الإعلام بالتركيز على مشروعات التعاون المشتركة بين

---

[1] جريدة صوت النيل souteelneel.com.

البلدين، وقال:" إن مصر دولة مهمة بالنسبة لنا، وأن بعض وسائل الإعلام تهدف إلى إساءة العلاقات بين بلدينا "[1].

ويجب أن نعترف أن مسئولية تدهور علاقات مصر بدول حوض النيل تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات المصرية خلال العقدين الأخيرين من عهد مبارك لعدم إعطائها حوض النيل أولًا وأفريقيا ثانيًا ما يستحقانه من العناية والاهتمام، والواقع أن تعقد مشكلة مياه النيل بدأت منذ محاولة اغتيال حسنى مبارك في أديس أبابا ١٩٩٥ حين أسقط مبارك من حساباته دور مصر السياسي والحيوي مع دول الحوض، وبات من خصوصيات السلطة السياسية في مصر التحرك متأخرًا – حسب مقولات مبارك نفسه التي تقول " إرمي من وراء ظهرك " أو " خليهم يتسلوا " – والعمل بسياسة رد الفعل، فعلى سبيل المثال قام وفد حكومي رسمي في ٢٠١٠ برئاسة أحمد نظيف رئيس الوزراء بزيارة لإثيوبيا ضم بعض الوزراء ورجال الأعمال، والسؤال هو لماذا لم تقم الحكومة المصرية بتلك الخطوة قبل مؤتمر وزراء الري بالإسكندرية في ٢٠٠٩؟، ولو أنها فعلت ذلك فلربما كانت قد فوتت على ليبرمان فرصة أن يؤثر سلبيًا على مواقف إثيوبيا ودول الحوض من قضية المياه والاتفاقية الإطارية. والحقيقة أن توجه مصر نحو قارتها الأفريقية هو في صالح الأفارقة والمصريين على حد سواء، والذي لا شك فيه أنه إذا تركت مصر ساحة منابع النيل فارغة كما كان الأمر في عهد مبارك لكي تلعب وتخطط فيها إسرائيل وغيرها، فعليها أن تتحمل نتيجة مؤداها ضياع مصالح مصر وشعبها ومستقبل أجيالها القادمة.

الاختراق الإسرائيلي لمنابع النيل الاستوائية

يوجد لإسرائيل نشاط واسع بين دول منابع النيل الاستوائية، ويعتبر مركز التعاون الدولي " الماشاف "، الذي يرأسه نائب وزير خارجيتها، الجهاز المسئول

---

[1] المصري اليوم ٣ أغسطس ٢٠٠٩. وأخبار اليوم ٢ أغسطس ٢٠٠٩.

عن تنفيذ سياسات التعاون مع الدول الأفريقية بصفة عامة، كإقامة المزارع، وتأسيس غرف التجارة الأفريقية الإسرائيلية، وتقديم الدعم في مجالات الزراعة والصحة والتعليم، ومما يؤكد على اهتمام إسرائيل بالمجال الزراعي في أفريقيا أنها خصصت أكثر من ٥٠% من خبرائها في هذه القارة للمجال الزراعي؛ إذ بلغ عددهم حوالي ١٨٠٠ خبير زراعي، في الوقت الذي كان عدد الخبراء الإسرائيليين في أفريقيا في كافة المجالات ٢٥٠٠ خبير خلال الفترة ما بين ١٩٥٨ و١٩٦٦، وأقامت إسرائيل مستعمرات زراعية على غرار مزارع الكيان الصهيوني، كمزارع " الكيبوتسات الجماعية "، وتعاونيات " الماشاف شتوفي "، كما أقامت مراكز للتدريب والإرشاد الزراعي، وركزت على مشروعات الري والصرف، والمياه الجوفية، وإقامة السدود، وقد أنشأت إسرائيل في شرق أفريقيا أكثر من ٣٠ مستعمرة لزراعة محاصيل القطن والموالح والمحاصيل الغذائية، بالإضافة إلى مزارع لتربية الدواجن والأسماك والماشية، ولقد حققت هذه المشروعات فوائد كبيرة لشعوب القارة، ووفرت كثيرًا مما تحتاجه إسرائيل من المواد الأولية بأسعار رخيصة[١].

وأقامت إسرائيل كذلك في مناطق مختلفة بشرق أفريقيا بعض الصناعات المعتمدة على المنتجات الزراعية كتعليب اللحوم والخضراوات والفاكهة وتصنيع الكاكاو، وصناعة الجلود والأخشاب، وهي من الصناعات التصديرية التي توفر العملات الأجنبية[٢].

وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي ١٩٩١، واستحواذ الولايات المتحدة الأمريكية على القرارات السياسية المهمة في العالم لعقدين كاملين على الأقل بعد ذلك، قامت باستخدام إسرائيل كرأس حربة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا لتحقيق

---

[١] حلمي عبد الكريم، مخاطر التغلغل الصهيوني في أفريقيا، مرجع سابق، ص ٧٨ - ٧٩.
[٢] نفس المكان.

سياستها ومصالحها في هذه المناطق، وتنفيذًا لهذا الدور قامت إسرائيل بتحريض دول الجوار الإقليمي في حوض النيل بشكل دائم ضد مصر والسودان وإشعارهم بالظلم الناتج عن الاستخدام المصري المسرف للموارد المائية عارضة على هذه الدول المساعدات العسكرية، ومُقدمة لهم المشروع تلو الآخر بقصد التأثير السلبى على الأمن المائي والقومي المصري والعربي، أكثر منه خدمة لمصالح تلك الدول.

ونظرًا لتواضع الميزانيات الإسرائيلية المخصصة لدراسة الأوضاع الهيدرولوجية للأنهار الكبرى، فإن مراكز الأبحاث الغربية والأمريكية بالذات قامت نيابة عنها بهذا الدور، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها دراسة المنابع الإثيوبية بواسطة بعثة مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي ١٩٥٨ حتى ١٩٦٤، المشار إليها من قبل، وأبحاث مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن، وهيئة المعونة الأمريكية USAID[١]. وطبيعي أن توثيق علاقات إسرائيل بالبلدان الأفريقية يسمح لها وللولايات المتحدة والدول الغربية باستغلال موارد أفريقيا من الخامات الطبيعية ومن المحاصيل الزراعية التي يتم توليد الوقود الحيوي منها حديثًا.

وحول النشاط السياسي الإسرائيلي في المنابع الاستوائية، أذاع راديو أفريقيا رقم واحد – الفرنسي الموجه للقارة الأفريقية – جانبًا من تقرير المخابرات الفرنسية، الصادر في نوفمبر ١٩٩٦، والذي تضمن " قيام إسرائيل خلال الشهور الأخيرة من نفس العام بتزويد جيشي رواندا، وبورندي بالأسلحة القديمة بدون مقابل مادي لكسب ود السلطات الحاكمة في البلدين، كمدخل للتغلغل في منطقة البحيرات العظمى ومنابع النيل "، وأفاد التقرير أن إسرائيل تمكنت من وضع

---

[١] جريدة النبأ ٨ أغسطس ٢٠٠٩. والدستور ١٢ أغسطس ٢٠٠٩، تحقيق لعزام أبو ليلة حول محاولات التغلغل الصهيوني في مياه النيل.

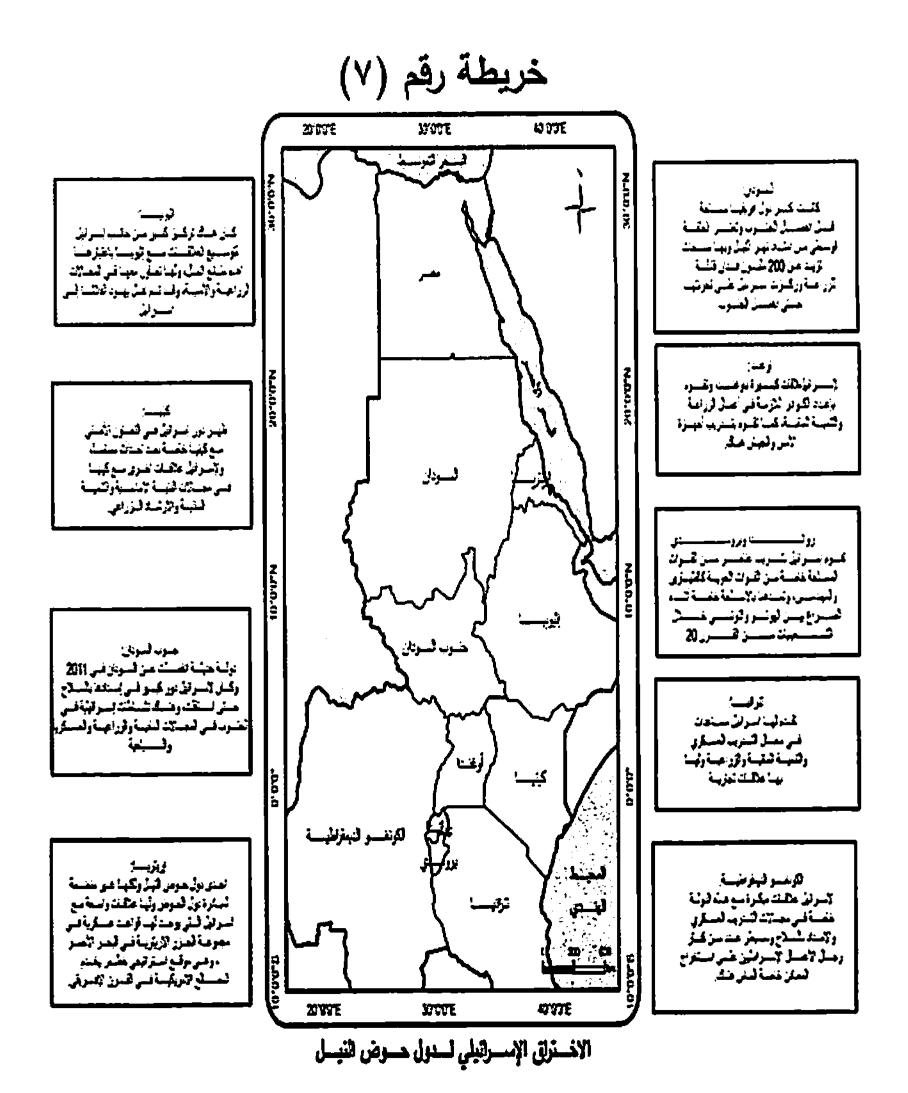
أقدامها في تلك المنطقة من خلال عرض خدماتها على الحكومتين الرواندية والبوروندية لمساعدتهما في حماية المنشآت الاستراتيجية في العاصمتين " بوجمبورا " و" كيجالي " ضد المتمردين من قبائل الهوتو، ولتحقيق ذلك قامت إسرائيل بتحريك شركات خاصة تابعه للموساد على رأسها " إير ديفنس كونسلت" Air Defence Consult للقيام بذلك الدور، وأوضح التقرير أيضًا أن إسرائيل لم تكتف بتزويد جنود جيشي رواندا وبروندي – ومعظمهما من قبيلة التوتسي – بالأسلحة والمعدات فقط، بل إنها زودت القبائل المتمردة من الهوتو أيضًا بالأسلحة، والتي تنطلق هجماتها من شرق الكونغو الديمقراطية(١)، والدولة العبرية بهذا الشكل لعبت دورًا مزدوجًا، فمن ناحية تحاول إيهام حكومات تلك الدول بمساعدتها ضد المتمردين، ومن ناحية أخرى تدعم هؤلاء المتمردين، وتؤجج الصراع بينهم من أجل بيع السلاح، وتحقيق مصالح سياسية. وأشار نفس التقرير إلى أن إسرائيل أرادت من هذه العمليات استكمال مخططها الرامي للالتفاف حول الدول العربية بعد أن نجحت في فرض نفوذها في البحر الأحمر عن طريق استيلائها على جزيرة حنيش(٢).

وتسعى دول المنابع الاستوائية، بسبب أحوالها الاقتصادية المتدنية، بكل الوسائل الممكنة لإقامة مشروعات زراعية وتوليد للطاقة لرفع مستوى معيشة سكانها وتجنيبها الأزمات والمجاعات، ولذلك كونت كل من بوروندي ورواندا والكونغو الديموقراطية وتنزانيا منظمة حوض نهر كاجيرا، للاستفادة من مياه ذلك النهر، وهو الرافد الرئيسي الذي يزود بحيرة فكتوريا بالمياه من الجهة الغربية، وتوضح الخريطة التالية رقم (٧) مجمل النشاطات الإسرائيلية لاختراق دول حوض النيل والتغلغل في شئونها الاقتصادية والأمنية بشتى الطرق والوسائل.

---

(١) فتحي شهاب الدين، المياه والحرب القادمة، مرجع سابق، ص ٣٨ ـ ٤٠.
(٢) نفس المكان.

خريطة رقم (٧)



الاختراق الإسرائيلي لدول حوض النيل

زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي (ليبرمان) لبعض دول المنابع الاستوائية ٢٠٠٩

قام وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان بزيارة لعدد من دول حوض النيل ضمن جولته الأفريقية في سبتمبر ٢٠٠٩، وقيل إن زيارته تهدف لمواجهة تنامي النفوذ الإيراني كنوع من التغطية على الهدف الحقيقي المتمثل في محاولة إسرائيل تحفيز دول منابع النيل ضد مصر والسودان حتى تفشل مبادرة

حوض النيل[1]، وجاءت زيارة ليبرمان بعد مؤتمر وزراء ري دول الحوض بالإسكندرية بشهر واحد، وقبل عقد مؤتمر شرم الشيخ لوزراء الري في ١٤ إبريل ٢٠١٠ بستة شهور.

وقد علق السفير الإسرائيلي في كينيا " جاكوب كيدار " على زيارة ليبرمان قائلًا " إن إسرائيل بعد استقلال كينيا ١٩٦٣ كان لها تعاون وثيق جدًا معها في مجالات الزراعة والطب والأمن " وأضاف: " إن من المعروف أن ضباطًا إسرائيليين أسهموا في تدريب القوات الخاصة في كينيا وأوغندا "، وقد ورد على لسان ليبرمان في نيروبي قوله: " إن في أفريقيا إمكانيات لم نلمسها بعد "[2]، وفي ذلك إشارة واضحة إلى تطلعات إسرائيل للقيام بدور سياسي واقتصادي أكبر في هذه القارة، خاصة في مجال استغلال الموارد الطبيعية.

وأشارت مجلة Economist (الاقتصادي) الإسرائيلية، إلى اتجاه رجال الأعمال الإسرائيليين للاستثمار في أفريقيا بعد تحولها لمنطقة جذب عالمية لتميزها برخص الأيدي العاملة، ولوجود أنظمة حكم ترغب في دفع عجلة الاستثمار والتنمية من خلال الشركات الأجنبية، وقد أكد " إيلي دورون " و " عميت كوهين " خبيرا الاستثمار الإسرائيليين في دراسة لهما، أن " جراتلر " إمبراطور تجارة المعادن النفيسة الإسرائيلي المعروف يسيطر على تجارة الألماس في أنجولا والكونغو، وأن " آفي أبكسيس " رجل الأعمال الإسرائيلي نجح في السيطرة على قطاع صيد الأسماك في نيجيريا، وكشفت الدراسة أيضا عن قيام شركات التكنولوجيا الإسرائيلية فائقة الجودة بتوسيع نشاطاتها داخل أفريقيا بشكل ملحوظ، ومنها شركتا " كومبرس " و" إيه. سي. آي. تليكوم " في مجال

---

[1] الأهرام ١٤ سبتمبر ٢٠٠٩، أحمد سيد أحمد: ما وراء جولة ليبرمان الأفريقية.
[2] نفس المصدر.

الاتصالات، وبينت الدراسة أن شركتي " نتافيم " و" تحال " لهما نشاطات كبيرة في مجال المشروعات المائية في منطقة حوض النيل[١].

وكان لجولة ليبرمان كثير من الدلالات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تمثل في مجملها تطورًا واضحًا للسياسة الإسرائيلية تجاه القارة السمراء، فلقد استهدفت هذه الجولة – وهي الأولى لمسئول إسرائيلي بهذا المستوى منذ عقدين من الزمان – تحقيق عدد من الأهداف تتمثل في أولًا: العمل على إفشال مبادرة حوض النيل، وعدم وصول دول الحوض إلى حالة من التوافق بخصوص الاتفاق الإطاري. ثانيًا: دعم وجود الدولة العبرية في أفريقيا في ظل التنافس الدولي على الموارد الطبيعية للقارة، خاصة بين الصين وأمريكا، والعمل على الإحلال محل النفوذ الفرنسي في وسط القارة. ثالثًا: مواجهة النفوذ الإيراني بتقوية العلاقات مع دول القارة لمحاولة احتواء ومحاصرة ذلك النفوذ. رابعًا: ألا يقتصر التعاون مع دول القارة على الدعم الفني والتكنولوجي في مجالات الزراعة والري والبنية الأساسية فقط، بل يمتد أيضا إلى استخراج المعادن خاصة الألماس واليورانيوم، وزيادة مبيعات السلاح والتبادل التجاري بصفة عامة مع الدول الأفريقية.

وفي أواخر ٢٠٠٩ عقدت إسرائيل مؤتمرًا حول المياه في أفريقيا وحوض النيل حضره مسئولون من دول المنابع، وافتتحت المؤتمر " أريت بن آبا " نائبة مدير وزارة الخارجية الإسرائيلية، حيث تحدثت عن رؤية إسرائيل لمشكلة المياه في القارة الأفريقية، ثم تلتها محاضرة لوزيرة المياه والبيئة الأوغندية " ماريا تاجامبا " حول " قضايا المياه في أوغندا "، وجاءت المحاضرة الثالثة لوزيرة المياه والري الكينية " خيرية كالوكي وموضوعها: " مشكلات وحلول بشأن قضايا المياه في كينيا "، وتحدث في المحاضرة الرابعة وزير المياه والري التنزاني " علامه جيمس هواندوسيا " بعنوان: " التعامل مع الماء والتحديات والبيئة في تنزانيا "، وقد طرح

---

[١] الوفد ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩.

المؤتمر رؤى مختلفة حول وسائل حل مشكلات المياه في القارة الأفريقية وحوض النيل، وقد تحدث في هذا اللقاء أيضًا كل من " عوديد فيكسلر " نائب المدير العام لسلطة المياه الإسرائيلية، و" أمنون أوفن " مدير واحدة من أهم الشركات المتخصصة في مجال الري(١).

وحسب التقرير الدولي لإسرائيل الصادر في ٢٠١٠ فإنه قد زار إسرائيل ٧٥ مسئولًا رسميًا من دول حوض النيل خلال الأعوام من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠٠٩ حيث جاءت إثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا في صدارة الدول ذات العلاقات الدبلوماسية والسياسية بإسرائيل(٢).

وكرد فعل على زيارة ليبرمان وزيادة النشاط الإسرائيلي في دول حوض النيل انتقد د. سمير رضوان – عضو المجلس الأعلى للسياسات، ومستشار هيئة الاستثمار في الحزب الوطني الديمقراطي المنحل – إهمال المسئولين المصريين، ورجال السلك الدبلوماسي، ورجال المال والاقتصاد، للعلاقات الطبيعية مع دول حوض النيل، مما سمح بوجود فراغ سياسي واقتصادي مع دول المنابع، حيث قامت إسرائيل وغيرها بملئه واستغلاله على حساب الأمن القومي المصري بكافة أبعاده(٣).

ويرى كثيرون أن النشاط الإسرائيلي المكثف في دول حوض النيل قد زاد من التوجهات العدائية ضد دولتي المصب ولاسيما مصر، ووصلت الأمور إلى حد اتهام السياسة المصرية بأنها لا تكترث بمصالح دول الحوض الأخرى، ولقد صرح رئيس الوزراء الكيني " رايلا أودنجا " بأن مصر تستخدم مياه النيل في الزراعة والري، وأنه من العار على كينيا ألا تفعل نفس الشيء، ونبه بضرورة قيام

---

(١) الوفد، ١٣ نوفمبر ٢٠٠٩.
(٢) طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل، مرجع سابق، ص ٨٦-٨٧.
(٣) المصري اليوم ٦ سبتمبر ٢٠٠٩.

الحكومة الكينية باستغلال كافة مواردها المائية لزيادة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي للسكان(١).

تطور العلاقات الإسرائيلية بدول المنابع الاستوائية

أولاً: كينيا:

تبلغ مساحة كينيا ٥٨٠ ألف كم مربع، وأراضيها مرتفعة إلى حد كبير، ويعتبر جبل كينيا البالغ ارتفاعه ٥١٩٦ مترًا فوق مستوى سطح البحر أعلى جبالها، وتوجد في كينيا بعض المستنقعات والسهول، ويخترقها نهران رئيسيان هما نهر آثى، ونهر تانا، ويصبان في المحيط الهندي، وتوجد بها بحيرة رودلف (توركانا)، التي تبلغ مساحتها ٦٤٠٥ كم مربع، ويقع جزء من بحيرة فيكتوريا في الطرف الغربي من البلاد، وتوجد في كينيا أعداد كبيرة من حيوانات الجاموس والفيلة والزراف والنمور والأسود وحمار الوحش والكركدن والتماسيح وأفراس النهر، وتُزرع فيها محاصيل البن والقطن والأناناس وقصب السكر والشاي والذرة الصفراء والبطاطا والبطاطس والقمح، ويبلغ عدد سكان كينيا حوالي ٤٠ مليون نسمة(٢).

ولليهود علاقة مبكرة بالدولة الكينية ترجع إلى بدايات القرن العشرين حين حث جوزيف تشمبرلين، وزير المستعمرات البريطانية، تيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية لاستيطان اليهود في المنطقة الواقعة بين نيروبي، عاصمة كينيا حاليًا، وملاوي على طول الخط الحديدي في الهضبة الكينية، وتوجهت بالفعل بعض العائلات اليهودية خاصة من ألمانيا وأوروبا الشرقية إلى هناك، وتزايدت أعداد تلك الأسر، حتى بلغت ما يقرب من ١٥٠ أسرة في ١٩٢٧، وتشير التقديرات الحالية إلى وجود حوالي ثلاثة آلاف أسرة يهودية في كينيا ما

---

(١) الأهرام ١٨ مايو ٢٠١٠، حمدي عبد الرحمن: هل أصبح نهر النيل في خطر؟ .

(٢) صلاح محمد عبد الحميد، أزمة حوض النيل، دار الفرسان للنشر بالقاهرة، ٢٠١٠، ص ١٠١ - ١١٦.

زالوا يرتبطون بعلاقات وثيقة مع المنظمات الصهيونية في إسرائيل وبريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا[1].

وبدأت علاقات إسرائيل بكينيا منذ أن كانت تحت الحكم البريطاني، ففي نهاية الخمسينيات كان لإسرائيل قنصل شرف في كينيا هو إسرائيل (إيزاي) سومن، من زعماء الطائفة اليهودية هناك، وكان في الماضي رئيس بلدية نيروبي، وفي ١٩٦١ عُين يعقوب دوري أول رئيس أركان للجيش الإسرائيلي ممثلا غير رسمي لإسرائيل في نيروبي، وقامت جولدا مائير وزيرة خارجية إسرائيل بزيارة كينيا ١٩٦٢، والتقت مع جومو كينياتا الرئيس المرتقب للبلاد، وكان للدولة الكينية بعد إعلان الاستقلال علاقات سياسية ودبلوماسية مع الكيان الصهيوني، وقد زارت مائير كينيا يوم إعلان الاستقلال في ١٩٦٣، ضمن زيارتها لدول شرق أفريقيا، حيث تم وضع حجر أساس السفارة الإسرائيلية في نيروبي، كما زارت مدرسة العمال الاشتراكيين التي أنشأتها إسرائيل هناك، وقد عمل آريه عوديد مسئولا عن المصالح الإسرائيلية في كينيا، وظلت العلاقات الكينية الإسرائيلية في حالة جيدة[2]، ولكن قطعت نيروبي علاقاتها الدبلوماسية بتل أبيب بسبب العدوان الإسرائيلي على البلدان العربية ١٩٦٧ لمدة ١٥ عامًا انتهت في ١٩٨٨، غير أن العلاقات التجارية بين البلدين استمرت خلال تلك الفترة تعبيرًا عن استمرار المصالح المشتركة بينهما[3].

وقام العديد من خبراء إسرائيل العسكريين منذ وقت طويل بتدريب الجيش الكيني، وخاصة القوات الجوية مقابل التسهيلات الممنوحة لسلاح الجو الإسرائيلي في عدة قواعد جوية كينية، وقد استخدمت إسرائيل كينيا كمركز رئيسي لنشاط

---

[1] زبيدة عطا، إسرائيل في النيل، م. سابق، ص ١٣١.

[2] آريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا – العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، ترجمة عمرو زكريا خليل، ط ١، القاهرة، المؤسسة المصرية للتسويق والتوزيع (إمدكو)، ٢٠١٤، ص ٣٢، ٦٦، ٤٤٠.

[3] طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل ...، مصدر سابق، ص ٨٢ - ٨٣.

الموساد، واعتبرت كينيا ذات موقع متميز لأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية لجمع المعلومات اللازمة لإسرائيل، خاصة أن حدودها تشترك مع أربعة من دول حوض النيل، هي السودان وإثيوبيا وأوغندا وتنزانيا مما يجعلها ملائمة عند الحاجة لتنفيذ أي مخطط لمصلحة إسرائيل[1].

وقد شهد عَقد التسعينيات من القرن الماضي مزيدًا من العلاقات بين كينيا وإسرائيل في كافة المجالات، ففي أكتوبر ١٩٩٣ هبطت طائرة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين في نيروبي في زيارة قصيرة لكينيا حيث استقبله الرئيس دانيال أراب موي ووفد مرافق له في مقدمته وزير الخارجية، وقد زار الرئيس " موي " إسرائيل في يناير ١٩٩٤ وفيها قرر إقامة سفارة لبلاده عقب توقيعه على اتفاقية للتعاون بين البلدين، وكان المسئولون الكينيون يعلقون آمالًا كبيرة على وساطة إسرائيل لدى صندوق النقد والبنك الدوليين لتقديم المساعدات اللازمة لخطط التنمية في بلادهم[2].

وفي يناير ١٩٩١ قامت إسرائيل بتنفيذ مشروع " كينويزي " لعمل مزرعة نموذجية في كينيا تبلغ مساحتها ٤٠ هكتارًا بين نيروبي وومبسا، وتقوم بتوصيل مياه الري إلى تلك المنطقة شبه القاحلة، وقد تحولت تلك المزرعة منذ بداية ١٩٩٥ إلى مركز للتدريب، يقوم بنقل المعرفة الفنية للمزارعين في المزارع المحيطة بالمشروع، والتي بلغ عددها نحو ٤٨٠ مزرعة[3].

وفي السنوات الأخيرة تطورت العلاقات بين كينيا وتل أبيب تطورًا كبيرًا في المجالات الاقتصادية؛ إذ بلغت الصادرات الإسرائيلية لكينيا ١١٥ مليون دولار في ٢٠٠٨، بينما كانت الواردات الإسرائيلية منها ٢٣,٥ مليون دولار في نفس

---

(١) أيمن عبد الوهاب، النيل في السياسة المصرية، ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي، مرجع سابق، ص ٩١ - ٩٢.

(٢) آريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا، مصدر سابق، ص ٤٤٠ ـ ٤٤٥.

(٣) نفس المصدر، ص ٤٤٤ ـ ٤٤٥. ومحمد أسامة، النيل مستقبل الأزمة، مرجع سابق، ص ٥٢.

العام، وتصدر إسرائيل إلى كينيا كافة أنواع الأسلحة والآلات والأجهزة الكهربائية والمواد الكيميائية والبرمجيات ومنتجات البلاستيك، وتستورد منها المنتجات الزراعية والحيوانية والأخشاب، وفي عام ٢٠٠٩ بلغ عدد الشركات الإسرائيلية العاملة في مجال التصدير إلى كينيا ٣٣٥ شركة[١].

وأهم الشركات الإسرائيلية التي عملت في كينيا هي شركة " سوليل بونيه "، التي تعمل هناك منذ الخمسينيات، في مجالات التشييد وشق الطرق وإقامة المطارات، وشركة " أجريد آب "، وهى متخصصة في مجال الزراعة، واستصلاح الأراضي، وإقامة المزارع التجريبية، وشركة " كور "، وهى من أكبر المجمعات الصناعية التي يملكها "الهستدروت " (نقابة العمال الإسرائيليين)، وتقوم بإنتاج المعدات الإلكترونية والأجهزة الكهربائية، ونشاطاتها كبيرة في كينيا، وشركة " موتورلا " التي تعمل في مجال توصيل الشبكات الكهربائية، والمياه والمعدات المائية، وشركة " تروم أسيست " وهى متخصصة في المباني الجاهزة، وبدأت نشاطها في كينيا منذ السبعينيات، وشركة فنادق أفريقيا "ملونوت " وتعمل في مجال الهندسة المعمارية وبناء الفنادق والسياحة، وشركة " موشى منير " للمقاولات الإنشائية، وشركة " كرمل " للمواد الكيماوية [٢].

وأثناء زيارة ليبرمان لكينيا في سبتمبر ٢٠٠٩ تم التوقيع على اتفاقية مشاركة لإدارة المياه معها[٣]، وأكد ليبرمان أن إسرائيل ستواصل دعمها لعمليات التنمية الاقتصادية هناك، خاصة في مجال الزراعة والمياه والأمن الغذائي[٤].

وخلال نفس الزيارة رحب وزير خارجية كينيا بليبرمان قائلًا: " اسمحوا لي في البداية أن أقرر أن الشراكة بين كينيا وإسرائيل ليست جديدة "، فلقد وقعت

---

[١] طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل، مصدر سابق، ص ٨٠ ــ ٨٤.
[٢] زبيدة عطا، إسرائيل في النيل، م. سابق، ص ١٣٢ - ١٣٣.
[٣] الأهرام، ١٤ سبتمبر ٢٠٠٩.
[٤] المصري اليوم، ٦ سبتمبر ٢٠٠٩.

الدولتان ١٩٨٩ على اتفاق التقنية العلمية وبموجبها ساعدت إسرائيل كينيا في عدد من المشروعات في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية وتنقية المياه، وقامت بتدريب عدد من الكينيين في مجالات الطب والهندسة في إسرائيل من خلال التعاون بين جامعة بن جوريون والجامعات الكينية[١].

وفي ١١ فبراير ٢٠١٠ زار وزير الأمن الداخلي الكيني إسرائيل لبحث التهديدات الأمنية، ومواجهة ظاهرة الإرهاب في كينيا، كما بحث مسألة الهجرة الأفريقية غير الشرعية لإسرائيل، وتزويد كينيا بما يلزمها من السلاح والمعدات العسكرية[٢].

ولكي تدعم إسرائيل علاقتها بكينيا والدول الأفريقية قامت إحدى المؤسسات الإسرائيلية المسماة " أنقذوا قلوب الأطفال " بعمل حفل خيري في نوفمبر ٢٠٠٩ في نيروبي لجمع التبرعات لصالح الأطفال الكينيين، وبعض أطفال من دول القرن الأفريقي الذين يعانون من مشكلات في القلب، ويحتاجون لعمليات جراحية لإنقاذهم في إسرائيل، كما توجد مستشفى " هداسا " في تنزانيا، وهي عبارة عن مركز إسرائيلي جرى إنشاؤه خصيصًا بهدف تقديم العلاج الطبي اللازم للأطفال الأفارقة، بدعم كامل من منظمة إصلاح العالم التابعة للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية[٣].

وعلى هامش توثيق العلاقات ودعم المساعدات تسعى إسرائيل لتوجيه الأهالي والمسئولين الكينيين ضد مصر بدعوى أن المصريين يستولون على مياه بلادهم، حتى إن صحيفة " أفريكان الكينية " حذرت من استمرار الخلافات بين مصر وكينيا بسبب قضايا مياه النيل[٤].

---

(١) زبيدة عطا، إسرائيل في النيل، مرجع سابق، ص ١٣٣.

(٢) طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل، مرجع سابق، ص ٨٤ – ٨٦. وحلمي عبد الكريم، مخاطر التغلغل الصهيوني، م. سابق ص ١٠٠ – ١٠١.

(٣) طارق فهمي، نفس المصدر، ص ٨٦ - ٨٧.

(٤) نفس المكان.

وتطالب كينيا بإعادة النظر في الاتفاقيات السابقة لمياه النيل، وقد سارت الحكومة الأوغندية على درب كل من كينيا وتنزانيا في ضرورة إعادة النظر في هذه الاتفاقيات، وبأن تخضع مصر لإعادة توزيع مياه النيل، وقد سعت إسرائيل من قبل لتفكيك التجمع الإقليمي الذي ضم دول حوض النيل تحت اسم " دول الإندوجو "[١]. وهي تسعى الآن لتفكيك أو إضعاف " مبادرة حوض النيل".

وفي ٢٠١٣ قام قسم التعاون الدولي الإسرائيلي (الماشاف) بنشاط واسع في كينيا، مثل إطلاق مشروع التعليم من أجل التنمية المستدامة في المدارس الكينية، وذلك بموجب اتفاقية تم التوقيع عليها في نفس العام بين الماشاف ووزارة التعليم الكينية، بالتعاون مع كلية " ديفيد يلين " للتعليم الأكاديمي في القدس، ويتوافد على كينيا عشرات الخبراء الإسرائيليين في مجال مكافحة الحشرات، وفى الزراعة والري والبحث العلمي، وقد عُقدت ورش عمل مشتركة كينية إسرائيلية خاصة حول الطاقة المتجددة، وكان أحدث هذه الورش تلك التي عقدت في فبراير ٢٠١٥، وينبغي أن نشير إلى أنه قد تم توقيع اتفاقية تعاون بين كينيا وإسرائيل وألمانيا في يوليو ٢٠١٤ لتعزيز وسائل حماية البيئة والاستفادة من مياه بحيرة فيكتوريا في العمليات الزراعية[٢].

ثانيًا: الكونغو الديمقراطية (زائير):

الكونغو الديمقراطية دولة كبيرة تمتد من وسط أفريقيا إلى غربها، ومساحتها ٢,٣ مليون كم مربع، وهي أكبر البلدان الأفريقية من حيث المساحة (٢٠١٥)، وعاصمتها ليوبولد فيل (كينشاسا في الوقت الحالي)، ويقع خط الاستواء في شمالها، ويبلغ المتوسط السنوي لسقوط الأمطار على أراضي ذلك البلد ٩٥٠٠

---

[١] حسام شحادة، موقع المياه في الصراع العربي الصهيوني، مرجع سابق، ص ٦٦ - ٧٣.
[٢] المصري اليوم ٢١ إبريل ٢٠١٥، ملف عن التغلغل الصهيوني في أفريقيا إعداد محمد البحيري.

مم، ويوجد فيها نهر الكونغو (زائير) وهو ثاني أكبر أنهار العالم من حيث كمية الأمطار والتدفقات المائية، ويصب في المحيط الأطلنطي فائضًا مائيًا سنويًا يزيد عن ١٢٠٠ مليار متر مكعب، وبالكونغو ثاني أكبر حديقة طبيعية في العالم، وينبع نهر الكونغو من شرق وجنوب شرقي البلاد، وأهم روافده أنهاره لوالابا، وأوبانجى، وأرووبمى، ولومامى، وكاساى، وأويلى، وتعيش في الكونغو كثير من الحيوانات البرية كالغوريلا، والشمبانزي، وحمار الوحش، والتماسيح، وأفراس النهر، وحيوان الأوكابي، وهو من فصيلة الزراف، ويبلغ عدد سكان الكونغو حوالي ٤٤ مليون نسمة (٢٠١٣) ويتزايد ذلك العدد بمعدل كبير، ويعيش ٧١% منهم في الريف، وأهم محاصيل البلاد الزراعية هي الكاسافا والذرة الصفراء والأرز والموز وزيت النخيل، وينتج الكونغو كميات كبيرة من الماس والذهب واليورانيوم والحديد وغيرها، ويمارس معظم السكان الزراعة والصيد، ومع ذلك تعتبر الكونغو من أفقر دول العالم، وكان " موبوتو سيسيكو " هو رئيس البلاد بعد الاستقلال ١٩٦٠، إبان وعقب اغتيال باتريس لومومبا الزعيم الوطني الشهير، إلى أن أطاحت بموبوتو نفسه قوات عسكرية بقيادة لوران كابيلا ١٩٩٧، الذي اغتيل فيما بعد فتولى حكم البلاد بعده ابنه جوزيف كابيلا[١].

وهناك علاقات مبكرة للتجار اليهود مع الكونغو قبل الاستقلال، حيث كانوا يحتكرون تجارة المعادن وفي مقدمتها الماس، وقد احتفظت إسرائيل بعلاقات متميزة مع دولة الكونغو الديمقراطية بعد إعلان استقلالها، إدراكًا منها لأهمية موقعها الاستراتيجي في قلب أفريقيا، ولثروتها المعدنية الهائلة، ولكونها إحدى دول منابع النيل.

---

[١] صلاح محمد عبد الحميد، أزمة حوض النيل، مرجع سابق، ص ٨٧ - ١٠٠. وكذلك زكى البحيري، مصر وحركة التحرر في الكونغو، مرجع سابق، ص ١٢٢ - ١٢٧.

وتمثل زائير أهمية سياسية وعسكرية كبيرة لإسرائيل وقد شارك الجيش الإسرائيلي في تدريب الجيش الزائيري، وفي ١٩٦٤ أنشأت إسرائيل في زائير مدرسة لسلاح المظلات، تدرب فيها قادة وجنود من الجيش الكونغولي، وقد احتفظت إسرائيل بوفد عسكري دائم لها في زائير، وفي الستينيات وبداية السبعينيات باعت إسرائيل لزائير كميات من الأسلحة والذخائر تبلغ قيمتها حوالي ٣٨ مليون دولار[١].

وكانت الكونغو قد قطعت علاقاتها بإسرائيل بعد حرب ١٩٦٧، غير أن عقد مصر لمعاهدة سلام مع إسرائيل ١٩٧٩ مهد لبدء مرحلة جديدة من العلاقات بين إسرائيل والكونغو، فاستؤنفت العلاقات الدبلوماسية بينهما في ١٤ مايو ١٩٨٢، ومنذ ذلك الحين أخذت إسرائيل في تكثيف جهودها لإعادة علاقاتها السياسية والاقتصادية مع كينشاسا بنفس المستوى الذي كانت عليه من قبل.

وفي أوائل الثمانينيات من القرن الماضي تم توقيع بروتوكول للتعاون العسكري بين وزير الدفاع الإسرائيلي آرييل شارون والرئيس الكونغولي موبوتو مما مهد لعملية تعاون واسعة النطاق، لاسيما في المجال الأمني والعسكري، وسعت إسرائيل لتوظيف حاجة الرئيس موبوتو للمساعدات العسكرية وتدريب الجيش، في توثيق علاقاتها بالحكومة الكونغولية في شتى المجالات.

وقد استمرت العلاقات المتميزة بين إسرائيل والكونغو في عهد لوران كابيلا، ونجله جوزيف، وفي ٢٠٠٢ عقدت الكونغو وإسرائيل اتفاقيات جديدة للتعاون الشامل خاصة في المجالات العسكرية والأمنية حيث تقوم إسرائيل بمقتضاها بتدريب وتسليح الجيش الكونغولي، والقوات الخاصة التابعة له، وتشارك في عملية

[١] أريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا، مرجع سابق، ص ٧٩ ـ ٨٠.

إعادة بناء قوات الشرطة والأمن، وقد تم عقد اتفاقية أخرى خاصة بإعادة تأهيل جهاز المخابرات الكونغولي مؤخرًا عن طريق أجهزة المخابرات الإسرائيلية[1].

وتمارس إسرائيل بعض النشاطات الاستخباراتية والعسكرية في الكونغو من خلال بعض شركاتها العاملة في هذا المجال، كشركة " ليف دان " وشركة " الشبح الفضي" التي تتولى تدريب وتسليح ميلشيات لحماية الرؤساء والشخصيات السياسية المهمة، وهناك شركتان فرنسيتان تعملان في المجال الاستخباراتي أيضًا هما " يول باريلي " و" أباك " وتمتلكهما عناصر يهودية[2].

وبالنسبة للنشاطات الاقتصادية قدمت إسرائيل بعض الدراسات التفصيلية في ٢٠٠٩ لبناء ثلاثة سدود في الكونغو ورواندا كجزء من برنامج متكامل تهدف إسرائيل من ورائه إلى التمهيد لإقامة مجموعة كبيرة من المشروعات المائية في هذه المنطقة، ولاسيما رواندا، ويتركز الاهتمام الإسرائيلي بوجه خاص على نهر كاجيرا أول منابع النيل الاستوائية[3].

وفي مجال استخراج الثروة المعدنية في الكونغو يسيطر رجل الأعمال والملياردير الإسرائيلي (دان جارتلر)، الملقب بـ " المجنون "، على إنتاج الألماس والذهب والنحاس واليورانيوم والكوبالت في تلك البلاد، حيث ينتج تلك المعادن بأسعار زهيدة من خلال العقود والاتفاقيات الميسرة التي حصل عليها من الرئيسين لوران كابيلا وابنه جوزيف، وفي أغسطس ٢٠١٤ اكتشفت شركة البترول التي يمتلكها " جارتلر" مخزونًا بتروليًا كبيرًا في الكونغو يقدر بثلاثة مليارات برميل، وتقوم شركاته في الوقت الحاضر بإنتاج الجزء الأكبر من بترول الكونغو، وذلك بخلاف إنتاجه للمعادن الأخرى خاصة الألماس، وقد حقق جارتلر أرباحًا

---

(1) طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل، مرجع سابق، ص ٨٠-٨١.

(2) نفس المصدر، ص٨٦.

(3) جريدة النبأ ٨ أغسطس ٢٠٠٩. الأهرام ١٨ مايو ٢٠١٠ حمدي عبد الرحمن: هل أصبح نهر النيل في خطر؟ . طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل، م. سابق، ص ٨١ -٨٤.

وثروات هائلة، حتى اتهمته قوى وأحزاب المعارضة الكونغولية بنهب ثروات البلاد مستغلًا علاقته بالرئيس جوزيف كابيلا[1].

ثالثًا: رواندا وبوروندي:

كانت رواندا وبوروندي دولة واحدة قبل استقلالهما عن الاستعمار البلجيكي في ١٩٦٢، ومنذ ذلك الوقت أصبحتا دولتين، وتقع رواندا في قلب منطقة البحيرات العظمى بوسط أفريقيا، وتوجد على حدودها دول تنزانيا وكينيا وزائير، وعاصمتها " كيجالى"، ويتحدث سكانها اللغة الفرنسية، بالإضافة إلى لغتهم الأصلية " الكينا رواندا "، كما يتحدث المسلمون منهم اللغة السواحيلية، ورواندا مليئة بالهضاب البركانية، ومناخها استوائي، ويزيد عدد سكانها عن ٨ ملايين نسمة في الوقت الحاضر، والزراعة هي الحرفة الرئيسية للسكان، وأهم المحاصيل الزراعية هي البن والشاي والتبغ وقصب السكر والموز، ويعمل بعض السكان في رعي الأبقار، وينبع من رواندا نهر كاجيرا، ويصب في بحيرة فيكتوريا، وتمثل قبائل الهوتو ٨٠% من السكان، بينما تمثل قبائل التوتسي ٢٠% فقط، وقد دارت حروب قبلية عدة بينهم، وكان المحرك لها في الأغلب العنصر البلجيكي الذي كان ينحاز إلى قبائل دون أخرى، وأشهر المذابح تلك التي وقعت بين الهوتو والتوتسي في سنتي ١٩٩٣ و١٩٩٤ والتي راح ضحيتها ٨٠٠ ألف من التوتسي[2]، ولو أن البعض يرى أن عدد من قُتل من القبيلتين أكبر من ذلك بكثير.

وكانت رواندا قد قطعت علاقتها الدبلوماسية بإسرائيل مثل كثير من الدول الأفريقية بعد العدوان الإسرائيلي على البلدان العربية ١٩٦٧، ثم استأنفت تلك العلاقات معها في أكتوبر ١٩٩٤، من خلال اجتماع تم بين سفيري البلدين في

---

(١) أريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا، مصدر سابق، ص ٤٦٠ وما بعدها. المصري اليوم ٢١ إبريل ٢٠١٥، ملف عن التغلغل الصهيوني في أفريقيا إعداد محمد البحيري.

(٢) صلاح محمد عبد الحميد، أزمة حوض النيل، مرجع سابق، ص ٦٨ - ٧١.

الأمم المتحدة، حيث صرح سفير رواندا بأن بلاده تتطلع إلى إقامة علاقات تعاون مع إسرائيل في مجالي الدفاع والتكنولوجيا، كما استأنفت بوروندي هي الأخرى علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في مارس ١٩٩٥، وأوضحت وزارة الخارجية البوروندية أن هذا القرار جاء من أجل تعزيز التعاون والعلاقات الثنائية بين البلدين.

وكشف تقرير للمخابرات الفرنسية في نوفمبر ١٩٩٦ عن وجود تحرك إسرائيلي في منطقة البحيرات العظمى، حيث قامت إسرائيل بتزويد جيشي رواندا وبروندي بالأسلحة القديمة دون مقابل لكسب ود السلطات الحاكمة في البلدين كما تشير مصادر أخرى أن " بول كاجاليه " وهو من كبار المسئولين في رواندا قام بزيارة لإسرائيل في سبتمبر ١٩٩٦، حيث تسلم كمية من الأسلحة الروسية والصينية الصنع كان الجيش الإسرائيلي قد استولى عليها خلال اجتياحه للبنان ١٩٨٢، وقد تمكنت إسرائيل من التغلغل في تلك المنطقة من خلال عرض خدماتها على الحكومتين الرواندية والبوروندية لمساعدتهما في حماية المنشآت الاستراتيجية في عاصمتي البلدين بوجمبورا وكيجالي من هجمات المتمردين من قبائل الهوتو[١].

وفي ٢ ديسمبر ١٩٩٦ وصل إلى العاصمة الرواندية كيجالي وفد رسمي برئاسة " إيجالي عنتيدي " مدير قسم أفريقيا بوزارة الخارجية الإسرائيلية، وبصحبته طائرتان تحملان شحنة من المساعدات الغذائية والطبية، وكشفت تحريات بعض الأجهزة الأمنية أن هناك صفقة تم عقدها بين تل أبيب ورواندا لتوريد أسلحة إسرائيلية تقدر بأكثر من مليون جنيه إسترليني، تم إرسالها إلى حكومة رواندا في أعقاب المذابح التي دارت بين الهوتو والتوتسي ١٩٩٤[٢].

---

(١) طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل، مرجع سابق، ص ٨٤ – ٨٦.
(٢) أيمن عبد الوهاب، مياه النيل في السياسة المصرية، مرجع سابق، ص ٩٤.

وقد أبرمت إسرائيل عدة اتفاقيات للتعاون الأمني والعسكري مع رواندا في ١٩٩٨، وأسهمت في إعادة تدريب وتكوين الجيش الرواندي وتسليحه عن طريق الخبراء الإسرائيليين، ووفقًا لتقارير المخابرات الفرنسية التي نشرتها جريدة اللوموند في ٦ إبريل ٢٠٠٨، فإن إسرائيل هي التي تولت أيضًا إعادة تسليح الجيش البوروندي بالأسلحة الحديثة(١).

وقد تعاقدت وزارة الزراعة الرواندية مع شركة " إيبوني " الإسرائيلية لوضع خطة شاملة لتطوير نظام الزراعة والري في رواندا، وتم التوقيع على مذكرة تفاهم بهذا الخصوص بين الجانبين في ٢٢ يناير ٢٠٠٧ في مقر الوزارة في كيجالي(٢). والسبب في تحمس الشركات الإسرائيلية للعمل في رواندا في الشمال وبوروندي في الجنوب – وهما يقعان إلى الغرب من بحيرة فيكتوريا – هو امتلاك المنطقة التي تضمهما لكميات هائلة من المياه، ولعدد كبير من البحيرات والأنهار التي يمكن لإسرائيل استغلالها في المجال الزراعي داخل هذين البلدين مما يعد خصمًا من الموارد المائية لبحيرة فيكتوريا ونهر النيل المتجه إلى مصر(٣).

وتعتبر دولة بوروندي في الواقع جزءًا من هضبة البحيرات، ومناخها استوائي، وتوجد في شمالها رواندا، وفي شرقها وجنوبها تنزانيا، وفي غربها زائير، وكانت بوروندي جزءًا من المستعمرات الألمانية ثم أصبحت جزءًا من منطقة الانتداب البلجيكي، ومساحتها ٢٧,٨٠٠ كم مربع، وعدد سكانها يزيد عن ٧ ملايين نسمة، وتقوم فيها زراعة الشاي والبن والكاسافا والقمح وزيت النخيل، ويعمل بعض سكانها في رعى الماشية والأغنام(٤).

---

(١) طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل، مرجع سابق، ص ٨٦.
(٢) نفسه، ص ٨١-٨٤.
(٣) الوفد ١٠ مايو ٢٠١٠، عباس الطرابيلي: أصابع إسرائيل ومؤامرات ليبرمان.
(٤) صلاح محمد عبد الحميد، أزمة حوض النيل، مرجع سابق، ص ٧٢ ـ ٧٥.

وقد عمل النظام العسكري الحاكم في بوروندي على تقوية وتعزيز علاقته مع إسرائيل في محاولة لكسب تأييد واشنطن وإقناعها بالتخلي عن الرئيس البوروندى المخلوع " سلفستر نتيانو نجاتيا "، الذي آوته السفارة الأمريكية في بوجمبورا عقب الانقلاب العسكري الذي أطاح به في يوليو ١٩٩٦ [١].

رابعًا: أوغندا:

توجد أوغندا في قلب الهضبة الاستوائية بوسط أفريقيا، وهى بلا سواحل بحرية، وتقع في شرقها كينيا، وفي غربها الكونغو، وفي شمالها جنوب السودان، وفي جنوبها رواندا وتنزانيا، وتشغل بحيرة فيكتوريا مساحة كبيرة من جنوب شرق البلاد، ومساحة أوغندا ٢٤١١٣٩ كم مربع، ويزيد عدد سكانها عن ٢٥ مليون نسمة، وعاصمتها كامبالا، وأوغندا عبارة عن هضبة يتراوح ارتفاعها ما بين ٩٠٠ و ١٥٠٠ متر، وأعلى منطقة فيها جبال رونزوري التي يبلغ ارتفاعها ٥١٠٩ أمتار، وجبال ألجون التي يبلغ ارتفاعها ٤٣٠٠ متر، ويزيد متوسط ما ينزل عليها من أمطار عن ١٠٠٠ مليمتر، وتقع في أوغندا بحيرات فيكتوريا وكايوجا وأجزاء من بحيرة ألبرت، وتغطى أراضيها الغابات والسافانا الغنية، ويخترقها العديد من روافد نهر النيل، ومعظم سكانها يعملون في زراعة الموز والبن والشاي والقطن وغيرها، ويعمل قطاع كبير منهم في رعى البقر والجاموس والضأن، وصيد الأسماك [٢].

وقد استأثرت أوغندا باهتمام إسرائيلي خاص منذ وقت مبكر، فقد كانت إحدى الدول التي اقترح الإنجليز على تيودور هرتزل توطين اليهود فيها، عندما طُرحت فكرة إنشاء وطن قومي لهم في آخر القرن التاسع عشر، غير أن

---

(١) أيمن عبد الوهاب، مياه النيل في السياسة المصرية، مرجع سابق، ص ٩٤- ٩٥.

(٢) صلاح محمد عبد الحميد، أزمة حوض النيل، مرجع سابق، ص ٧٦ - ٨٦.

الصهاينة فضلوا فلسطين، التي أطلقوا عليها أرض الميعاد، ولكن أوغندا ظلت منطقة مهمة في سياستهم لوقوع جزء كبير من بحيرة فيكتوريا ومنابع النيل فيها.

وتحتل أوغندا ودول شرق أفريقيا والقرن الأفريقي مكانة خاصة واستثنائية من الناحية الجيواستراتيجية بالنسبة لإسرائيل، وتؤكد بعض التقارير أن هناك تعاونًا واسعًا بين الموساد والمخابرات المركزية الأمريكية " C.I.A. " في منطقة الهضبة الاستوائية، ولقد كان للموساد والجيش الإسرائيلي دور أساسي في الانقلابات التي وقعت خلال سبعينيات القرن الماضي في كل من أوغندا وزنجبار[١].

وقامت إسرائيل بتدريب الجيش الأوغندي خاصة سلاح المدرعات، وقدمت لأوغندا ٦ دبابات من طراز " شيرمان "، ثم أسست مدرسة للمظلات، وأقامت مركزًا لتدريب وصيانة المركبات والمعدات العسكرية، وأنشأت ودربت سلاح الجو الأوغندي، ومنحت أوغندا أربع طائرات تدريب خفيفة من طراز " بوجا "، وفي ١٩٦٤ أنشأت إسرائيل مدرسة للطيران في أوغندا، وباعت لها ١٢ طائرة نفاثة، كانت هي أساس تكوين سلاح الجو الأوغندى الذي تدرب طياروه في إسرائيل[٢].

وفي ١٩٦١ تم إرسال آريه عوديد – الدبلوماسي الإسرائيلي الأشهر في منطقة شرق أفريقيا، ومؤلف كتاب إسرائيل وأفريقيا – إلى أوغندا قبل استقلالها بعام واحد في منحة دراسية إلى جامعة " ماكررا " التي أنشأها البريطانيون في كمبالا في ١٩٢٢، والتي تعلم فيها كثير من القادة الأفارقة منهم الرئيس التنزاني " بجامين إمكابا " خلال الفترة من ١٩٩٥ وحتي ٢٠٠٥، ويقول عوديد أنه سعي – فضلا عن انشغاله بالأعمال البحثية – لعمل علاقات مع الشخصيات العامة المؤثرة في مجتمع أوغندا وشرق أفريقيا، وسعى لاختيار بعض هذه الشخصيات

---

(١) زبيدة عطا، إسرائيل في النيل، مرجع سابق، ص ١٣٩.
(٢) آريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا، مصدر سابق، ص ٧٦ – ٧٨.

وحثها على زيارة إسرائيل مثل " ملتون أبوتي " الذي أصبح رئيسا للحكومة الأوغندية فيما بعد[١].

وفي إطار المساعدات التي كانت تقدمها إسرائيل، تم إرسال إحدي مدربات المركز الدولي للتأهيل الذي أنشأته جولدا مائير وزيرة الخارجية الإسرائيلية وقتها – والذي أطلق عليه اسمها – إلى أوغندا ١٩٦٢، عقب إعلانها الاستقلال، وذلك لتأهيل السكرتاريات المحليات كي يحللن محل السكرتاريات البريطانيات في المصالح الحكومية بعد مغادرتهن البلاد[٢].

وعندما حصلت أوغندا على استقلالها أرسل بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل الوزير " إيجال ألون " كممثل لإسرائيل في احتفالات الاستقلال، حيث قدم بعض الهدايا والمنح لأوغندا، ولقد انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وأوغندا لنحو ٢٠ عامًا، منذ أن قطعها الرئيس عيدي أمين بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، رغم أنه وصل إلى حكم أوغندا عبر انقلاب عسكري كان لإسرائيل فيه اليد الطولى ١٩٧١، وعندما اختطف رجال المقاومة الفلسطينية طائرة إسرائيلية بركابها في مطار عنتيبي بكمبالا في ١٩٧٦ تمكنت إسرائيل من تحرير الرهائن بمساعدة عيدي أمين بعملية شهيرة بسبب المساعدات اللوجستية التي قدمتها أوغندا لإسرائيل[٣].

وزاد الاهتمام الإسرائيلي بأوغندا، بعد عودة العلاقات الدبلوماسية في يوليو ١٩٩٤، ولم تقتصر خطط التواجد الإسرائيلي في دول أعالي النيل بما فيها أوغندا على الدعم الفني للمشروعات المختلفة، ولكنها تمتد إلى النشاط الاقتصادي المشترك، حيث دخل رأس المال اليهودي للاستثمار في تلك البلدان،

---

(١) نفس المصدر، ص ٤٠ – ٤٢.

(٢) نفسه، ص ٦٩ – ٧٠.

(٣) فتحي شهاب الدين، المياه والحرب القادمة، مرجع سابق، ٤٠ - ٤٣.

ويسعى بعض الإسرائيليين إلى امتلاك الأراضي هناك وإقامة المشروعات الزراعية على فروع نهر النيل واستخدام مياهه في ري هذه المشروعات[1].

وتعمل الكثير من الشركات الإسرائيلية العامة والخاصة في أوغندا، منها شركة سوليل بونيه، وشركة تاهل، وشركة " بلطون " التجارية المرتبطة بشركة " كور سحر"، وشركة " مرتون "، وغيرها، وتعمل هذه الشركات في مجال إنشاء مزارع الزهور، ورصف الطرق، والبناء والتشييد، وتطوير البنية التحتية، وتطوير البنية الأساسية لشبكة المياه، وفي ٢٠٠١ فازت شركة " سوليل بونيه " بمناقصة رصف طريق بطول ٧٠ كم بتكلفة ٢٤ مليون دولار قدمها البنك الدولي، ثم فازت نفس الشركة بمناقصة أخرى بعد ذلك[2].

وقد ذكرت نشرة أخبار المحيط الهندي The Indian Ocean News الفرنسية في إحدى أعدادها أن إسرائيل مهتمة بإقامة مشاريع للري في أوغندا، وقد أوفدت بعثة إليها لدراسة هذه المشروعات، وفي مارس ٢٠٠٠ وقعت إسرائيل على اتفاقية مع أوغندا لتنفيذ مشروعات ري في عشر ولايات أوغندية لتضررها من الجفاف الممتد على الحدود بين السودان وكينيا، وذلك عبر استخدام المياه المتدفقة من بحيرة فيكتوريا، وتهدف إسرائيل من وراء التوقيع على تلك الاتفاقية – التي مثلها عند التوقيع عليها وفد كبير من وزارة الزراعة الإسرائيلية برئاسة مدير الري " موشى دون جولين " – إلى التأثير على كميات المياه التي تغذي نهر النيل المتجه إلى السودان ومصر، ووفقًا لما جاء في النشرة الفرنسية المشار إليها، فإن إسرائيل ركزت على إقامة المشروعات الزراعية في " كاراموجا " الأوغندية بالقرب من جنوب السودان بهدف زراعة ٢٤٧ ألف هكتار من الأراضي الأوغندية لصالح تل أبيب، وهو ما يحتاج إلى ٢,٥ مليار متر مكعب

---

[1] زبيدة عطا، إسرائيل في النيل، مرجع سابق، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

[2] أريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا، مصدر سابق، ص ٤٤٨ ـ ٤٥٠.

سنويًا بخلاف مياه الأمطار[1]، وهذه المياه سوف يُقتطع معظمها بالطبع من مياه النيل.

وفي الفترة ما بين ١٦ و ٢١ أغسطس ٢٠٠٩ أي بعد حوالي شهر واحد من انعقاد اجتماع الإسكندرية لوزراء الموارد المائية لدول حوض النيل قام عدد من المسئولين من رواندا وأوغندا بزيارة إسرائيل للتباحث حول إمكانية إقامة مشروعات زراعية إسرائيلية على نهر النيل، وقد شارك في هذه الزيارة من رواندا وزيرة التجارة " مونيكا نسانز أبانغو " ومدير المعهد العالمي للتنمية البيولوجية " جون كيلاما "، كما شارك من الجانب الأوغندي نائب وزير الزراعة " تيكو بيتر "[2].

وفي سبتمبر ٢٠٠٩ قام ليبرمان بزيارة لأوغندا ضمن جولته الأفريقية، وفي هذه الزيارة تعهد بإعادة إحياء بروتوكول ١٩٦٨ بين إسرائيل وأوغندا، والذي يتضمن الاستثمار الإسرائيلي الواسع في هذا البلد، ودعا لإنشاء برامج مشتركة للتعاون بين أوغندا وإسرائيل في جميع المجالات، وقد زار ليبرمان خلال وجوده في أوغندا شلالات ريجون على منابع النيل[3].

وفي مجال التعاون العسكري بين إسرائيل وأوغندا توصلت الدولتان إلى اتفاق في ١٩٩٦ يقضى بأن تقوم إسرائيل بتجهيز وتسليح الجيش الأوغندي، خاصة القوات الجوية، وقد أوفدت بموجب هذا الاتفاق ٢٥٠ مستشارًا عسكريًا إلى أوغندا، كان أكثر من ١٥٠ منهم من سلاح الجو الإسرائيلي، ومن الأمور اللافتة

---

(١) الدستور ١٢ أغسطس ٢٠٠٩، حول محاولات التغلغل الصهيوني في مياه النيل. ونفس الجريدة في ١١ نوفمبر ٢٠١٠، الحلقة الثانية من مقالات رفعت سيد أحمد، قنبلة إسرائيلية تنفجر جنوب النهر. وطارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل، مرجع سابق، ص ٨٤.

(٢) عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، ضابط متقاعد من قوات الشعب المسلحة السودانية، وخبير استراتيجي في شؤون القرن الأفريقي. www.asimfathi.page.th . asimfathi@inbox.com.

(٣) طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل، مصدر سابق، ص ٨٤.

للنظر فعلًا أن إسرائيل تركز على تدريب وتسليح قوات الأمن المخصصة لحماية رؤساء الدول الأفريقية ومنها أوغندا.

وحول العلاقات بين البلدين يقول بعض الأوغنديين: إن أوغندا وإسرائيل دولتان صديقتان، ولهما علاقات وطيدة في النواحي السياسية والاقتصادية، وأن اليهود يعملون في مجالات عديدة في بلادهم أهمها مستحضرات التجميل والسجاد والموكيت والأدوية وإطارات السيارات، وتصدر إسرائيل لأوغندا منتجات الألبان والعصائر[1]، وذلك بخلاف الأسلحة والمعدات العسكرية، وقد تعهد " يكوف ريفي " رئيس وحدة أفريقيا بوزارة الخارجية الإسرائيلية، المرافق لليبرمان في زيارته المشار إليها لأوغندا بتقديم الدعم التقني لذلك البلد في شتى المجالات، وأشار إلى أن إسرائيل حريصة على تنمية البنية التحتية والزراعة والمياه ونقل التكنولوجيا والتدريب للأوغنديين[2] الأمر الذي يدلل على انخراط إسرائيل المتواصل في العمل داخل دول حوض النيل، وهكذا غابت مصر في عهد مبارك لتتواجد إسرائيل وغيرها في هذا البلد وغيره من مناطق المنابع التي تمثل المصادر الرئيسية لمياه النيل.

خامسًا: دولة تنزانيا:

تنزانيا هي إحدى دول حوض النيل، وتقع في شرق أفريقيا، وتطل على المحيط الهندي، وكانت تسمى تنجانيقا قبل اتحادها مع زنجبار ١٩٦٤، حيث كانت المنطقتان تُشكلان " سلطنة البو سعيد " العُمانية التي كانت تتكون من جزأين أولهما: عُمان على الخليج العربي في قارة آسيا، وثانيهما: على شاطئ شرق أفريقيا، وقد وقعت تنجانيقا تحت نير الاحتلال الألماني، وظلت خاضعة له حتى هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، فآلت إلى بريطانيا، أما زنجبار فقد

---

[1] تقرير الأهرام ٢ يناير ٢٠١٠ من منابع النيل.

[2] طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي ...، مصدر سابق، ص ٨١ ـ ٨٤.

كانت خاضعة للاستعمار الإنجليزي منذ البداية، حتى إعلان استقلالها ١٩٦١، وتشتمل تنزانيا على مجموعة من الجزر في المحيط الهندي، وعاصمتها دار السلام، وتوجد في جنوبها بحيرة تنجانيقا، وتبلغ مساحة تنزانيا ٨٨٤ ألف كم مربع، ويوجد في شمالها الصومال وكينيا وفي جنوبها موزمبيق، ويعتبر جبل كليمنجارو الذي يبلغ ارتفاعه ٥٨٩٥ مترًا أعلى مناطق البلاد، ويقع في تنزانيا النصف الجنوبي من بحيرة فيكتوريا، ويعيش معظم سكان تلك البلاد في الريف، ويشكلون حوالي ٨٠% من جملة السكان الذين تقوم حياتهم على الزراعة ورعى الماشية والأغنام والماعز[١].

وكان أول رئيس لتنزانيا بعد الاستقلال هو جوليوس نيريري صاحب التصريح الشهير بخصوص مياه النيل ١٩٦٢، الذي طالب فيه بأن يتم الاتفاق بين بلاده ودولتي المصب مصر والسودان – خلال مهلة مقدارها سنتان – على وضع صيغة جديدة للعلاقات المائية بينهم وإلا تصبح اتفاقيات مياه النيل السابقة غير سارية من الناحية القانونية، وكانت هناك علاقات واسعة بين مصر وتنزانيا قبل الاستقلال وبعده خلال مشاركة نيريري لعبد الناصر ونكروما في حركة تحرير بلدان القارة الأفريقية.

ولإسرائيل علاقات دبلوماسية جيدة بتنزانيا، انقطعت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ حتى فبراير ١٩٩٥، وتتركز علاقات تنزانيا بإسرائيل على الجوانب العسكرية، حيث يوجد خبراء إسرائيليون في الجيش التنزاني، وتقوم إسرائيل بتوفير الأسلحة وأجهزة الاتصال اللازمة للجيش وقوات الأمن هناك، ويذهب بعض ضباط الجيش التنزاني للتدريب في إسرائيل[٢].

---

[١] صلاح محمد عبد الحميد، أزمة حوض النيل، مرجع سابق، ص ٤٩ - ٦٧.
[٢] أيمن عبد الوهاب، مياه النيل في السياسة المصرية، مرجع سابق، ص ٩٦.

وفي السنوات الأخيرة وافق عدد من الشركات الإسرائيلية على تمويل وإقامة خمسة سدود في تنزانيا ورواندا في أعقاب زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي ليبرمان لتنزانيا في سبتمبر ٢٠٠٩، ويقال إن إنشاء هذه السدود قد تَقَرَّر دون الحصول على موافقة مصر والسودان، مما يؤثر على حصة الدولتين السنوية في المياه، وهو أمر يتناقض مع اتفاقيات مياه النيل خاصة اتفاقية ١٩٢٩[١]، وجاء اتفاق تنزانيا مع الشركات الإسرائيلية المشار إليها لما لإسرائيل من تجربة جيدة في مجال المشروعات المائية[٢].

وعقب زيارة ليبرمان لتنزانيا قام وزير الري التنزاني بزيارة إسرائيل في نوفمبر ٢٠٠٩ لحضور المعرض والمؤتمر الدوليين للمياه المنعقد هناك، وقدم الوزير التنزاني عرضًا لما تحتاج إليه بلاده من المشروعات المائية والكوادر الفنية خلال لقائه بوزير البنية التحتية الإسرائيلي وممثلي بعض الشركات الإسرائيلية العاملة في مجال المياه، والتي سبق أن قدمت عرضًا لوزارة المياه التنزانية في ٢٠٠٧ لإقامة مشروع ضخم للزراعة والري في منطقة " مارا " الشمالية، ذلك المشروع الذي يهدف لبناء سد لتجميع مياه المستنقعات الشمالية، والأمطار الساقطة على مرتفعات تلك المنطقة التي تصب في بحيرة فيكتوريا، والعمل على استخدامها في زراعة بعض المحاصيل الزراعية خاصة الأرز[٣].

سادسًا: إريتريا:

كانت إريتريا جزءًا من إثيوبيا حتى استقلت عنها في ١٩٩٣، وفي نفس العام قامت إسرائيل بفتح سفارة لها في العاصمة أسمرة، وإريتريا دولة من دول حوض النيل[٤]، ولكنها لم تنضم لمبادرة ذلك الحوض، وقد سارعت إسرائيل فور

---

[١] الوفد ٢ مايو ٢٠١٠. بعض المعلومات التي وصلت إلى وزارة الخارجية المصرية.
[٢] طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل، مصدر سابق، ص ٨١ ـ٨٤.
[٣] نفس المكان.
[٤] آريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا، مصدر سابق، ص ٤٦٢.

انفصال إريتريا عن إثيوبيا إلى تقديم الدعم والمساعدة للجناح الذي يتزعمه إسياسي أفورقي – رئيس الجمهورية حتى الوقت الحالي (٢٠١٥) – ضد التنظيمات السياسية الأخرى التي كانت على علاقة جيدة بالبلدان العربية وخاصة اليمن، ويهم إسرائيل والولايات المتحدة أن تظل إريتريا تغرد خارج سرب البلدان العربية، حتى لا تكون جميع الدول المتشاطئة للبحر الأحمر عربية، وحتى لا تشكل تلك البلدان تهديدًا لمصالحهما[١].

وقد وقَّع الرئيس الإريتري أفورقي على اتفاقية في تل أبيب تقوم إسرائيل بموجبها بتزويد بلاده بالخبراء العسكريين والمستشارين الزراعيين، كما تقوم بتقديم المساعدات اللازمة لإقامة البنية التحتية لإريتريا، مقابل السماح بالتواجد العسكري الكامل لإسرائيل في أراضيها، وإعطاء الموساد الإسرائيلي حرية الحركة هناك، مع رفض إريتريا لأية أنشطة تعاون مع البلاد العربية.

وتقوم شركة " أنكودا " الإسرائيلية باستغلال الثروة الحيوانية في إريتريا وهي تزرع ١٥٠ ألف فدان هناك تُسقى من مياه خور القاش الذي تذهب مياهه إلى السودان، وقد أنشأت إسرائيل محطة عملاقة لتوليد الكهرباء في إريتريا، كما طورت أرصفة لرسو السفن في ميناء مُصوع.

وقد ذكر مركز " ستراتفور جلوبال إنتليجانس " أن إسرائيل قد أقامت قاعدة للتجسس في إريتريا ١٩٩٦، ولما توسعت إريتريا في منح التسهيلات البحرية لإسرائيل عند مدخل البحر الأحمر عقدت إسرائيل معها اتفاقيات أمنية في سنتي ٢٠٠١، و٢٠٠٢[٢].

وقد شاركت إسرائيل في تطهير جزر " دهلك " من الألغام الأرضية، وقامت ببناء قاعدة عسكرية ومطار في جزيرتي دهلك وفاطمة، بعد أن سيطرت

---

(١) صلاح محمد عبد الحميد، أزمة حوض النيل، مرجع سابق، ص ١١٧ – ١٢٦.
(٢) المصري اليوم ٢١ إبريل ٢٠١٥، ملف عن التغلغل الصهيوني في أفريقيا إعداد محمد البحيري.

عليهما ١٩٩٠ إضافة إلى جزيرة رأس " سنثيان "، التي كانت قد استأجرتها من إثيوبيا، وقامت بتجهيز مرفأ فاخرًا لاستقبال السفن الحربية الإسرائيلية فيه، كما قامت بتجهيز مرفأ آخر في جزيرة موسى جنوب عصب، ويوجد في هذا المكان رادار إسرائيلي على قمة جبل سوركين لمراقبة السفن التي تمر عبر باب المندب، وفي هذا السياق ثار جدل كبير حول الدور الإسرائيلي في المخطط الإريتري لإزاحة اليمن من أرخبيل حنيش، وأصبح لإسرائيل وجود كبير في البحر الأحمر بعد أن كان يوصف في السابق بأنه بحيرة عربية[١]، ومما لا شك فيه أن الهدف الحقيقي من وراء إنشاء هذه القواعد التجسسية والعسكرية الإسرائيلية هو مراقبة مضيق باب المندب، وجمع المعلومات الاستخباراتية عن السعودية واليمن والصومال والسودان وإيران ومصر.

سابعًا: الأزمة السودانية والمسألة المائية:

كان السودان، وهو دولة عربية أفريقية، قبل انفصال الجنوب أكبر دولة في أفريقيا كلها، وهو يمثل الحلقة الوسطى من مسيرة نهر النيل، ويشكل مع مصر دولتي المصب لذلك النهر العظيم، وقد تم مؤخرًا انفصال الجنوب الذي أصبح الدولة الحادية عشرة من دول حوض النيل، والواقع أن السودان كان ولايزال مجالًا واسعًا للمناورات الصهيونية، ولمحاولات التغلغل الإسرائيلي في المحيط العربي الأفريقي، فبعد أن تأكدت احتمالية انفصال الجنوب كان هناك العديد من الإشارات الدالة على وجود دور إسرائيلي كبير لتضخيم أزمة دارفور، وتشجيع العديد من أطرافها المحليين على المضي في صراعهم من خلال دعم إسرائيل لهم لوجيستيًا وإعلاميًا وتسليحيًا، وكان البعض يشكك في مدى إسهام إسرائيل في تلك الأزمة، وخلق العراقيل أمام حلها، إلى أن أصبحت بين أيدينا وثيقة إسرائيلية مهمة عبارة عن التقرير الذى قدمه " آفي ريختر " وزير الأمن الإسرائيلي، والذى

---

[١] أيمن عبد الوهاب، مياه النيل في السياسة المصرية، مرجع سابق، ص ٩٦ - ٩٨.

يتناول فيه التقديرات الإسرائيلية للموقف علي الساحات المحيطة بإسرائيل، وقد تعرض فيه للوضع الداخلي في بعض البلدان العربية، ثم تطرق في نهايته للسودان، وأهمية هذا التقرير، حسب قول هانئ رسلان، أنه صدر حديثًا في سبتمبر ٢٠٠٨، وأنه صادر عن شخص مازال في موقع المسئولية الأمنية الأولى في إسرائيل كقائد لجهاز الأمن " الشاباك "[١].

وقد ورد في تقرير " ريختر " أن إسرائيل حين تبلور محددات سياستها واستراتيجيتها حيال العالم العربي، تنطلق من عمليات استشراف للمستقبل وأبعاده، وتقييمات تتجاوز المدى المنظور، فالسودان بموارده الشاسعة وعدد سكانه الكبير يمكن أن يصبح دولة إقليمية قوية، لكنَّ الأزمات الداخلية البنيوية والصراعات والحروب الأهلية في الجنوب التي استغرقت ثلاثة عقود، ثم الصراع الحالي في دارفور فضلًا عن الصراعات داخل الخرطوم ذاتها أدت إلى تحول هذه الأزمات إلى حالة مزمنة، مما أدى إلى تفويت الفرصة على السودان، والحيلولة دون تحوله إلى قوة إقليمية مؤثرة في البنية الأفريقية والعربية[٢].

ويقول وزير الأمن الإسرائيلي " لقد كانت هناك تقديرات إسرائيلية منذ بداية استقلال السودان، بأنه لا يجب أن يُسمح لهذا البلد رغم بُعده عنا أن يصبح قوة مضافة إلى العالم العربي؛ لأن موارده إذا ما استثمرت في ظل أوضاع سياسية مستقرة ستجعل منه قوة يحسب لها ألف حساب، وفى ضوء هذه التقديرات كان على إسرائيل أن تتجه إلى الساحة السودانية، وتعمل على مفاقمة الأزمات فيها، وإنتاج أزمات جديدة حتى يكون حاصل هذه الأزمات معضلة يصعب معالجتها فيما بعد، ويضيف " ريختر " بأن السودان يُشكل عمقًا استراتيجيًا لمصر، وقد تجسد ذلك بعد حرب ١٩٦٧ عندما تحول ذلك البلد - وكذلك ليبيا - إلى

---

[١] تقرير آفي ريختر وزير الأمن الإسرائيلي ٢٠٠٨، عرض وتعليق هانيء رسلان.
[٢] نفس التقرير.

قاعدة لتدريب وإيواء سلاح الجو المصري وللقوات البرية، ويستطرد " ريختر " بقوله: إنه يتعين أن نذكر أيضًا " أن السودان أرسل قوات إلى منطقة القناة أثناء حرب الاستنزاف التي شنتها مصر ضد إسرائيل من ١٩٦٨ حتى ١٩٧٠ "، ويقول " ريختر " أيضًا بأنه: " كان لابد أن تعمل إسرائيل على إضعاف السودان وانتزاع قدرته على بناء دولة قوية موحدة؛ لأن ذلك من المنظور الاستراتيجي ضرورة من ضرورات دعم وتعظيم الأمن القومي الإسرائيلي "، ومن ثم كان لابد من المساعدة على استقلال الجنوب، والعمل على انفصال دارفور حتى يتجزأ هذا البلد فلا يصبح قوة سياسية أو اقتصادية مؤثرة تصب في صالح الكيان العربي(١).

ولما كانت إسرائيل تريد أن يكون لها وجود فاعل في أفريقيا في مواجهة البلدان العربية خاصة مصر والسودان، فقد انتهجت - بتنسيق مع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية - سياسة تطويق هذه البلدان، وبدأت العمل في السودان، مستغلة مشكلة التمرد في جنوبه، ويعترف العميد " موشي فرجي " بأن الدوائر الإسرائيلية قدمت الدعم التسليحي لمتمردي جنوب السودان منذ ستينيات القرن الماضي(٢)، ومثلت عملية دعم إسرائيل لحركة التمرد في جنوب السودان بالسلاح ضد حكومة الخرطوم جزءًا أساسيًا من سياستها العامة في حوض النيل، وقد كشف " سفيريا نوفتولي " وهو أحد قادة حركة التمرد في جنوب السودان في مذكراته أنه كان قد تم تعيينه سكرتيرًا إداريًا في يونيو ١٩٦٣، وذهب إلى السفارة الإسرائيلية في العاصمة الأوغندية كمبالا، وأصبح همزة الوصل بين حركة التمرد وإسرائيل، وعن طريقه تم التنسيق مع إسرائيل لتزويد الحركة بالسلاح، وتدريب الجنوبيين على استخدامه حتى في داخل إسرائيل ذاتها(٣).

---

(١) نفس التقرير.
(٢) الدستور ١١ نوفمبر ٢٠١٠، الحلقة الثانية، رفعت سيد أحمد، قنبلة إسرائيلية تنفجر جنوب النهر.
(٣) زبيدة عطا، إسرائيل في النيل، مرجع سابق، ص ١٤٠.

ويرجع أول تمرد في جنوب السودان إلى ١٩٥٥، وقد استمرت حالة التمرد والحروب الأهلية بين الشمال والجنوب حتى ٢٠٠٥، باستثناء فترة توقفت فيها الحرب امتدت لحوالي عشر سنوات بين سنتي ١٩٧٢ و١٩٨٣ بموجب اتفاقية أديس أبابا.

وبعد استئناف حركة التمرد في الجنوب ١٩٨٣ ضد الخرطوم تحت قيادة جون جارانج زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان، قدمت إسرائيل للجنوبيين مساعدات عسكرية كبيرة من أسلحة حديثة وصواريخ وذخائر بطرق سرية عبر الدول المجاورة للجنوب، وبدعم وتوجيه من الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وكان لتلك المساعدات أثرها الكبير في تقوية موقف المتمردين الجنوبيين ضد جيش الخرطوم(١).

وقد اشتملت المساعدات العسكرية الإسرائيلية على الإمداد بالسلاح وتدريب وتوجيه قيادات جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعاهد العسكرية الإسرائيلية، خاصة معسكرات النقب، التي تم تدريب ٥٠٠٠ جندي جنوبي فيها، بالإضافة لإيفاد فنيين عسكريين إسرائيليين إلى جنوب السودان لتقديم المشورة لقوات الحركة الشعبية، ووفقًا لإحدى الدراسات المهمة - التي صدرت في أواخر يوليو ٢٠٠٠، والتي أعدها أستاذ للعلوم السياسية بجامعة " بارايلان " تحت عنوان " الأسلحة الإسرائيلية في العالم " - فإن العقيد " شاؤول رهان " سكرتير عام وزارة الدفاع قد اتفق في أكتوبر ٢٠٠١ على بيع أسلحة إسرائيلية متطورة لقوات جنوب السودان، مقابل السماح لشركات إسرائيلية بالتنقيب عن البترول في الجنوب(٢).

---

(١) زكي البحيري، مشكلة جنوب السودان، مرجع سابق، ص ١٩٩، ٢٠٥ ـ ٢٠٧.
(٢) الدستور ١١ نوفمبر ٢٠١٠، الحلقة الثانية، رفعت سيد أحمد، قنبلة إسرائيلية تنفجر جنوب النهر.

وكان يجري التقاء ممثلي حركة التمرد في جنوب السودان مع المسئولين الإسرائيليين منذ ١٩٩٢ في العاصمة الكينية نيروبي، وقد اجتمع جون جارانج إبان تلك الفترة بالسفير الإسرائيلي في كينيا لتقوم إسرائيل بتزويد الحركة الشعبية بمزيد من السلاح، وذكرت صحيفة " آخر لحظة " الصادرة في الخرطوم أن حكومة الجنوب كانت تستقبل الإسرائيليين في أراضيها من خلال مكتب الحركة الشعبية في نيروبي، الذي كان يمنح تصاريح دخول الإسرائيليين لجنوب السودان دون علم الخرطوم قبل الانفصال[١].

والواقع أنه بوصول الأسلحة الإسرائيلية المتطورة لقوات الحركة الشعبية في الجنوب، توفرت الظروف المواتية لاستمرار العمليات العسكرية بين جنوب السودان وشماله، فتمكن الجنوبيون من إنزال بعض الهزائم بجيش الخرطوم، فاضطرت حكومة الإنقاذ بقيادة عمر البشير لقبول التفاوض المباشر مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جارانج، مما شجع القادة الجنوبيين للمطالبة بالانفصال عن الشمال بدلًا من المطالبة بحل المشكلة الجنوبية في إطار السودان الموحد، وبعد لقاءات مباشرة بين الشمال والجنوب تم عقد اتفاقية السلام بين الجانبين في كينيا ٢٠٠٥، برعاية " مجموعة دول الإيجاد "، وهى إثيوبيا وكينيا وأوغندا وإريتريا وجيبوتي، وبدعم شركائهم من الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة، وقد أقرت اتفاقية السلام حق تقرير المصير للجنوبيين، ذلك الحق الذي كان المدخل المباشر لانفصال الجنوب[٢]، الذي تحقق في يوليو ٢٠١١، بعد أن اختار الجنوبيون الانفصال عن الشمال في استفتاء يناير من نفس العام، ولم يكن غريبًا أن يكون الوفد الإسرائيلي أول الوفود التي شاركت الجنوبيين في الاحتفال بإعلان دولتهم، وأن ترفرف الأعلام الإسرائيلية إلى جانب أعلام دولة الجنوب في

---

[١] زبيدة عطا، إسرائيل في النيل، مرجع سابق، ص ١٣٨.

[٢] زكى البحيري، مشكلة جنوب السودان، مرجع سابق، ص ١٥٣ ـ ١٦٠.

ذلك الاحتفال، بل وأن تكون أول زيارة لرئيس دولة الجنوب " سلفا كير " خارج بلاده متجهة إلى إسرائيل[1].

ومما لاشك فيه أن انفصال جنوب السودان كان له آثاره السلبية اقتصاديًا وسياسيًا وأمنيًا وثقافيًا على الشعب السوداني في الشمال والجنوب على حد سواء، بل وعلى مصر ودول حوض النيل، ففصل الجنوب يعتبر خصمًا من تماسك الكيان العربي – على اعتبار أن دولة السودان بحدودها القديمة قبل انفصال الجنوب هي إحدى الدول العربية – وإضعافًا له في مواجهة المخططات الغربية والإسرائيلية التي ترمي إلى تمزيق البلدان العربية بدعم الحركات الانفصالية، والدينية المذهبية، والإرهابية المتسترة بالدين فيها، كما هو الحال في السودان، والصومال، والعراق، وسوريا، وليبيا، ولبنان، وفلسطين وغيرها.

ويرى الباحث الكيني آرثر أويرو Arthur Owiro أن مصر كانت الدولة الوحيدة من دول حوض النيل المعارضة لانفصال جنوب السودان، بهدف الإبقاء على اتفاقية مياه النيل ١٩٥٩ المنعقدة بينها وبين السودان[2]، وذلك ليس حقيقيًا على الإطلاق فالسياسة الخارجية لمصر على طول التاريخ الحديث ضد التجزئة والانفصال الذي يضعف الدول ويساعد على الاختلاف والصراع، وهكذا كانت مصر مع عدم انفصال إقليم كاتنجا عن الكونغو، أو انفصال إقليم بيافرا عن نيجيريا، ومصر دائمًا ضد محاولات القوى الخارجية المتحالفة مع الصهيونية العالمية لتجزئة البلدان والأوطان.

وبعد عقد اتفاقية السلام بين الخرطوم وجوبا ٢٠٠٥، انتقلت إسرائيل إلى تشجيع حركات التمرد في دارفور بالسودان، وكان اللوبي الصهيوني وراء تضخيم تلك المشكلة، وصناعة " تحالف إنقاذ دارفور" في الولايات المتحدة الأمريكية،

---

(1) الدستور ٢ أغسطس ٢٠٠٩.

(2) Arthur Okoth – Owiro, The Nile Treaty, OP. Cit., P. 30 – 31.

وقدمت إسرائيل الدعم التسليحي لحركات التمرد في ذلك الإقليم، مثل حركة تحرير السودان جناح عبد الواحد محمد نور، تلك الحركة التي افتتحت مكتب اتصال لها في إسرائيل، ووفقًا لما نشرته جريدة " ها أرتس " الإسرائيلية، فإن " نور " التقى خلال زيارة قام بها لإسرائيل، برئيس مكتب الأمن السياسي بوزارة الدفاع الإسرائيلية عاموس جلعاد[1].

ولقد كشفت المخابرات الأردنية عن شبكة لتهريب أسلحة إسرائيلية إلى دارفور تورط فيها نجل " دانى ياتوم " رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي الأسبق[2]، وحسبما ورد على لسان حاييم كوش رئيس جماعة اليهود الزنوج فإن تشاد كانت قد تحولت إلى مركز للقواعد العسكرية الإسرائيلية القريبة من الحدود السودانية، حيث حرصت تل أبيب على التواجد هناك لتقديم الدعم لحركات التمرد في دارفور، وكانت إسرائيل قد تدخلت لإنقاذ نظام إدريس ديبي حين أوشك على السقوط في فبراير ٢٠٠٨، حسبما أشارت إلى ذلك وكالة الأنباء الفرنسية[3]، ولاشك أن سماح إدريس ديبي بإقامة قواعد عسكرية إسرائيلية في تشاد، كان هو الثمن الذي حصلت عليه إسرائيل مقابل عملية إنقاذها له ولنظامه من السقوط.

ومما هو جدير بالملاحظة أن السودان من زاوية الجغرافيا السياسية يتمتع بموقع استراتيجي بارز على البحر الأحمر، ويشرف على الطريق البحري إلى ميناء " إيلات " في إسرائيل، وبالتالي فهو يشكل موقعًا مهمًا في خطط إسرائيل للسيطرة على ذلك البحر، تلك الخطط التي اتبعتها إسرائيل منذ ثمانينيات القرن العشرين بعد عملية إغلاق القوات المصرية لمضيق باب المندب في حرب أكتوبر ١٩٧٣ أمام السفن الإسرائيلية [4].

---

(1) زكي البحيري، دارفور - أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ٢٠٠٨، ص ١٦٢ - ١٦٩.

(2) نفس المرجع، ص ٢٥٤ - ٢٦٠.

(3) موقع البديع الإلكتروني، الدور الإسرائيلي في أفريقيا http://albadee.net/news .

(4) الوفد، ٢ أغسطس ٢٠٠٩.

ولكـي تزيـد إسـرائيل مـن تواجـدها العسـكري عنـد مضـيق بـاب المنـدب ومدخل البحر الأحمر، انطلقت من قواعد عسكرية في بعض الجزر الصغيرة عند مدخل المضيق التابعة لدولة إريتريا، ومن هذه القواعد قامت إسرائيل بضرب قافلة سودانية في يناير ٢٠٠٩، بحجة أنها تمد حركة حماس في فلسطين بالأسلحة والمعدات، كما قامت في أكتوبر ٢٠١٢ بضرب مصنع اليرموك للأسلحة والذخائر بالسودان بزعم أنه يمول الحركات الإرهابية في أفريقيا[١].

والفكر الاستراتيجي الإسرائيلي بصفة عامة يركز اهتمامه على دول الطوق الأفريقي المحيط بالدول العربية، والممتد من تشاد في الغرب إلى المحيط الهندي ومضيق باب المندب في الشرق، والمغزى النهائي لإسرائيل هو خلق تيار مناهض للدول العربية في منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل؛ ولذلك تحتفظ إسرائيل بعلاقات متميزة مع كل من رواندا وبوروندي، وتنزانيا وكينيا وأوغندا وإثيوبيا والكونغو الديموقراطية وإريتريا، ثم جنوب السودان - والدول الست الأولى منها هي التي وقعت على اتفاقية عنتيبي الإطارية - مما يكشف إلى أي حدٍّ تسعى إسرائيل لتشكيل دائرة تحالف ضد مصالح مصر والسودان في حوض النيل.

وعلى مستوى العمل التكتيكي يقول بعض المسئولين الإسرائيليين بأن الوقت أمام دول حوض النيل لكي تنعم بمياه النيل مثل مصر، وأن تقوم باستخدامها لزراعة أراضيها بالمحاصيل الغذائية اللازمة لسكانها، وتوفير الطاقة اللازمة لهم من خلال إقامة السدود[٢].

وقد حاولت إسرائيل اختراق مجالات العمل الاقتصادي في جنوب السودان حتى قبل إعلان استقلاله، وذلك عن طريق دخولها نشاطات الأعمال الفندقية،

---

(١) أيمن عبد الوهاب، مياه النيل في السياسة المصرية، م. سابق، ص ٩٦ - ٩٨.
(٢) الوفد ٢ مايو ٢٠١٠.

ويوجد في جنوب السودان قرابة ٤٥ فندقًا تنتشر في جميع المدن الجنوبية خاصة العاصمة جوبا، ويحتكر الصهاينة معظم هذه الفنادق ويديرونها، بطرق مباشرة أو غير مباشرة، ويحققون أرباحًا طائلة من وراء ذلك، وتعتبر هذه الفنادق في نفس الوقت كنزًا غاليًا للإسرائيليين في الحصول على المعلومات الاستخباراتية، التي يستقونها من متابعة القادمين إلى تلك الفنادق من العناصر الأجنبية أيًا كانت جنسياتهم وأعمالهم[١].

ويشهد جنوب السودان بعد إعلان دولته وجودًا إسرائيليًا مكثفًا لتجهيز الأرضية المناسبة لعمل مشروعات مائية وزراعية إسرائيلية هناك[٢]، وفي آخر يوليو ٢٠١٢ وقعت إسرائيل وجنوب السودان على أول اتفاقية للمياه عُقدت بينهما في حفل كبير أقيم في الكنيست، ضمن سلسلة من اتفاقيات التعاون التي وقعها كل من وزير المياه والطاقة الإسرائيلي " عوزى لاندو " ونظيره الجنوب سوداني " أكيك بول مايوم "، لمساعدة الجنوب في تنقية المياه، ونقلها لإسرائيل، ومن ناحيته أوضح وزير المياه لجنوب السودان أن بلاده تواجه أوقاتًا صعبة على المستوى الاقتصادي خاصة في ظل تعنت حكومة الخرطوم، ومنعها السماح بمرور الصادرات النفطية الجنوبية للتصدير عبر ميناء بور سودان، في الفترة التي أعقبت الاستقلال، وقد أشار الوزير الجنوبي أن تلك الصادرات تعد المصدر الرئيسي في اقتصاد دولة الجنوب الناشئة، واقترح " لاندو " على نظيره الجنوب سوداني أن يتعاون الجانبين لنقل نفط الجنوب إلى معامل التكرير الإسرائيلية، وقد أعلنت الإذاعة الإسرائيلية " ريشيت بيت "، " أن تل أبيب وجوبا وقعتا على

---

[١] فرج عبد الفتاح، جنوب السودان، المقومات الاقتصادية وفرص الاستثمار المتاحة، أعمال مؤتمر العلاقات المصرية السودانية، في ضوء الظروف الراهنة في السودان، معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، ١٢ - ١٣ ديسمبر ٢٠١٠، ص ٢٣٠.

[٢] الدستور ٢ أغسطس ٢٠٠٩.

اتفاقيات تقوم بموجبها هيئة الصناعات العسكرية الإسرائيلية بتصدير ما يلزم من أسلحة ومعدات إلى جنوب السودان[١].

ومما لا شك فيه أن جنوب السودان دولة حديثة الاستقلال تعاني من ظروف صعبة ومن حقها تلقى المساعدات من أي جانب، ولكن الوجود الإسرائيلي في الجنوب يتعدى حدود المساعدة إلى اتخاذ أراضي الجنوب قاعدة ارتكاز لتحقيق أهداف استراتيجية خاصة، مضمونها أولًا: تقسيم دولة شمال السودان بدءً بفصل دارفور بعد نجاح عملية فصل الجنوب، وثانيًا: أن تتحول إسرائيل إلى عنصر فاعل أساسي في أزمة مياه النيل باستخدام نفوذها مع دول المنابع الرئيسية مثل إثيوبيا وأوغندا وكينيا وجنوب السودان لكي تتمكن من الحصول على جزء من هذه المياه بموافقة هذه الدول، أو تضع مصر والسودان تحت ضغط مستمر، يوقعهما في أزمات اقتصادية واجتماعية شديدة تمنعهما من التطور والتقدم[٢].

ولكي تحقق إسرائيل سياستها نحو مصر تحاول إدخالها في صراعات مع دول منابع النيل، في الوقت الذي تقوم فيه إسرائيل ذاتها بالاشتراك في عمل مشروعات وسدود في تلك الدول على حساب مصالح مصر المائية، والهدف هو تهديد الدولة المصرية وإرباكها استراتيجيًا[٣]، وينبغي التنبيه إلى أنه إن لم تنجح إسرائيل في إقلاق مصر والإضرار بها في الوقت الحاضر، فسوف تخطط لتحقيق ذلك مستقبلًا، ويسعى الكيان الصهيوني بكل ما أوتي من قوة لإعاقة محاولات مصر للوصول إلى تفاهمات مع دول منابع النيل.

---

[١] اليوم السابع ١ أغسطس ٢٠١٢.

[٢] نفس المصدر. وموقع البديع الإلكتروني، الدور الإسرائيلي في أفريقيا http://albadee.net/news.

[٣] النبأ ٢٢ مايو ٢٠١٠. والدستور ٢ أغسطس ٢٠٠٩. ويؤكد روبير إسكندر سفير مصر السابق في إثيوبيا أن مصر تجاهلت أفريقيا في عهد كل من الرئيس أنور السادات، وحسني مبارك، وزاد هذا التجاهل بصورة كبيرة بعد خروج د. بطرس غالى من وزارة الدولة للشئون الأفريقية، مما كان له آثاره السلبية على علاقة مصر بدول القارة.

والواقع أن ما شجع دول المنابع للاستفادة من عروض إسرائيل الاستثمارية، ومشروعاتها لبناء السدود هناك، هو الحاجة الملحة لشعوب تلك الدول لعمليات التنمية في المجالين الزراعي والصناعي، وفي مجالات البنية التحتية كشق الطرق وعمل شبكات الكهرباء وبناء المدارس والجامعات والمستشفيات... إلخ، خاصة بعد الزيادة المطردة لسكانها[١].

ومما لا شك فيه أن الطامة الكبرى التي وقعت في علاقات مصر بدول حوض النيل كانت في عصر مبارك الذي أبعد مصر عن القيام بدورها الطبيعي مع أشقائها من شعوب ودول الحوض، ولذلك ينبغي على مصر أن تتحرك بصورة أكبر لإعادة بناء علاقاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية... إلخ، مع دول حوض النيل، التي مصالحها معنا، ومصالحنا معها، وليس مع إسرائيل، التي تقحم نفسها في قارة ليست قارتها، وحوض نهر لا تنتمي إليه بأية صلة، وهدفها الالتفاف حول الدول العربية، والضغط عليها، واستنزاف ثرواتها، لتحقيق مصالح الكيان الصهيوني والدول الغربية المتحالفة معه.

أهداف السياسة الإسرائيلية في حوض النيل

أولًا: كان من أهم أهداف إسرائيل في بداية الستينيات أن تحل محل الاستعمار الأوروبي، لكي تحقق مصالح مشتركة لها ولبعض دول الاستعمار، حين بدأ يجلو مضطرًا عن القارة السوداء، وذلك عن طريق خلق علاقات اقتصادية مع الدول الأفريقية المستقلة، وقد كانت مصالح الكيان الصهيوني مترابطة ترابطًا عضويًا مع الدول الاستعمارية - دون الإعلان عن ذلك صراحة - وكان الكيان الصهيوني يبحث عن مجال حيوي له في القارة الأفريقية، التي تختزن في أراضيها كميات هائلة من المعادن والمواد الخام ومصادر الطاقة والثروة الحيوانية، وتشكل ميدانًا واسعًا للاستثمارات المهمة التي تحقق الفوائد الطائلة لإسرائيل،

---

[١] فتحي شهاب الدين، المياه والحرب القادمة، مرجع سابق، ص ٢٧.

والموقع الجغرافي لأفريقيا في غاية الأهمية بالنسبة لإسرائيل، حيث إنها تتحكم في حركة المواصلات البحرية والجوية في منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي[١].

وكان ضمن أهداف إسرائيل السعي لكسب ثقة الحكام والرؤساء الأفارقة وزعماء الحركات السياسية المختلفة إبان وعقب موجة التحرر الوطني التي عمت أنحاء أفريقيا بعد ١٩٦٠ بُغية العمل على اعتراف الدول الأفريقية بالكيان الصهيوني، وحتى يكون لهذا الكيان مكانة مؤثرة في أفريقيا، تنعكس على مواقف الدول الأفريقية داخل الأمم المتحدة ومؤسساتها لصالح إسرائيل[٢].

ثانيًا: منع قيام تلاحم عربي أفريقي يقوم على أسس النضال والمصير والتاريخ المشترك، ومحاولة فك الحصار العربي المفروض حول إسرائيل وإسقاط تأثيراته من خلال خلق شبكة من العلاقات مع الكتلة الأفروآسيوية، خاصة في شرق ووسط أفريقيا، والعمل على تنفيذ المزيد من البرامج الاستراتيجية الإسرائيلية الرامية إلى إضعاف الدول العربية وتفتيت وحدتها للحيلولة دون تركيز طاقاتها لمعاداة إسرائيل ومحاربتها[٣].

ثالثًا: السعي لتوفير المياه من أجل إقامة مشروعات تنموية واستيطانية صهيونية جديدة، مما يشجع على قدوم مزيد من المهاجرين اليهود من شتى أنحاء العالم، ولقد راهنت إسرائيل، وما زالت، على امتصاص مصادر المياه المتاحة في الدول العربية المجاورة لها، وسعت للوصول إلى أحواض الأنهار العربية وغير العربية المحيطة بها، وفي مقدمتها نهر النيل، والواقع أن جميع الحروب الإسرائيلية ضد العرب منذ البداية تدور حول المياه، حيث يقول بن جوريون أحد مؤسسي الكيان

---

(١) حلمي عبد الكريم الزغبي، مخاطر التغلغل الصهيوني، مرجع سابق، ص ٢١ - ٢٦.

(٢) نفس المرجع، ص ٤٠ - ٤٤.

(٣) الأهرام ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠.

الصهيوني: " إن اليهود يخوضون مع العرب معركة المياه، وعلى نتيجة هذه المعركة يتحدد مصير إسرائيل "[1].

وفي سبتمبر ٢٠٠٨ قدم " آفي ريختر " وزير الأمن الإسرائيلي تقريرًا يتحدث فيه عن " الساحات المحيطة بإسرائيل"، والتي تمتد إلى أفريقيا، وذلك في إطار استراتيجيتها الكبرى التي تتحرك في اتجاهين، الأول: أن تخلق إسرائيل لنفسها مواقع تأثير في عمق الأمن القومي المصري، حيث إن السلام لا يمنع من التنافس وسعي جميع الأطراف لتعزيز مواقعها في مواجهة بعضها، والثاني: يرتبط بأفكار إسرائيلية معروفة عن توزيع شبكة روابطها الإقليمية، التي تبدأ بعلاقات تبادلية مع دول عربية ليست لها معها معاهدات سلام، لتوسيع دائرة العلاقات، وعندما يأتي يوم يُتفق فيه على مفاوضات سلام شامل، يمكن لإسرائيل، المطالبة بأن تكون جزءًا من ترتيبات إقليمية أعم وأشمل، لا تتوقف عند حد التطبيع الاقتصادي، بل تشمل أيضًا مطالبها في المياه.

والمطامع الصهيونية في مياه النيل ليست جديدة، ومن المعروف أن مخطط الكيان الصهيوني يمتد " من النيل إلى الفرات "، وقد طرح هرتزل ١٩٠٣ مشروعًا لم يتم تنفيذه لنقل مياه النيل إلى سيناء لإقامة مستعمرة لليهود فيها، وجرى الحديث بخصوص توصيل مياه النيل لإسرائيل إبان مفاوضات السلام التي انتهت ١٩٧٩، حيث طُرحت مشروعات عدة في هذا المجال، سبق لنا عرضها بالتفصيل، ثم طرح شيمون بيريز نفس الموضوع في كتابه الصادر ١٩٩٣ بعنوان " الشرق الأوسط الجديد"، والذي ركز فيه على احتياج إسرائيل لزيادة مواردها المائية من مصادر المياه في البلدان المجاورة، ومن ضمنها مياه النيل[2].

---

[1] حلمي عبد الكريم الزغبي، مخاطر التغلغل الصهيوني، مرجع سابق، ص ٢٠.
[2] الأهرام ١٩ مايو ٢٠١٠. والنبأ ٨ أغسطس ٢٠٠٩. حسام شحادة، موقع المياه في الصراع العربي الصهيوني، مرجع سابق، ص ٨٩ - ٣٩.

رابعًا: حاولت إسرائيل الدخول في علاقات وثيقة مع دول أفريقية بمنطقة البحيرات العظمى، واشتركت مع الولايات المتحدة بعمل ضغوط على مصر وإثارة الرأي العام الدولي ضدها، وإبراز أن مصر ينبغي أن تقوم بتعديل اتفاقيات المياه لصالح دول أعالي النيل، وكأن مصر تظلم هذه الدول في حقوقها المائية، وحاولت الدولتان وضع مصر أمام خيارين أحلاهما مُر الأول: أن توافق مصر على تزويد إسرائيل بحاجتها من مياه النيل، والثاني: أن يتم إنشاء سدود عملاقة في إثيوبيا تقلل من المياه المتدفقة إلى السودان ومصر إلى أدنى درجة، لمنع عمل أية مشروعات تنمية زراعية خاصة في سيناء، مما يشكل خطرًا شديدًا على مصالح مصر المائية [1].

مياه النيل والسياسة الأمريكية الإسرائيلية في جنوب السودان

لقد زاد الاهتمام الأمريكي بشئون السودان مع ظهور البترول فيه، وكانت شركة " شيفرون " الأمريكية أول من اكتشف البترول في جنوبه، فلما تجددت الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب ١٩٨٣ أنهت الشركة أعمالها هناك وخرجت، وعندما جاء إلى حكم السودان نظام الإنقاذ ذو التوجهات الإسلامية بزعامة عمر البشير في ١٩٨٩ صنفته الولايات المتحدة ضمن النظم الإرهابية[2]، ولما تولت إحدى شركات البترول الكبرى – المسماه " مشروع نفط النيل الكبير" والتي تكونت من شركات صينية وماليزية وكندية مع الحكومة السودانية – عملية البحث عن البترول واستخراجه في بعض مناطق السودان خاصة في الجنوب، اتجهت الولايات المتحدة للبحث عن نصيب لها في هذه الغنيمة، وبدأت محاولاتها للتدخل في شئون السودان عن طريق دعم وتأجيج حركة التمرد في الجنوب ودارفور[3].

---

[1] موقع البديع الألكتروني، الدور الإسرائيلي في أفريقيا http://albadee.net/news.
[2] الأهرام في ١٤ يناير ١٩٩٩.
[3] الحوادث في ١٧ ديسمبر ١٩٩٩. والأسبوع في ٢ سبتمبر ١٩٩٩.

وسارت هندسة السياسة الأمريكية على أساس تكسير عظام حكم الإنقاذ، ومنعه من الوقوف على قدميه، فصدرت قرارات متتالية من الكونجرس لمنع التعامل مع السودان باعتباره دولة إرهابية بدءًا من ١٩٩٣، وفرضت أمريكا حظرًا اقتصاديًّا عليه من جانبها، وقامت بقذف مصنع الشفاء السوداني بالصواريخ بحجة أنه ينتج مواد كيماوية، وأصدر مجلس الأمن بضغط أمريكي أكثر من ٢١ قرارًا معظمها يفرض عقوبات علي السودان[١].

ونسجت الولايات المتحدة خيوط العلاقة المباشرة مع جنوب السودان منذ أكتوبر ١٩٩٨ على وجه الخصوص عندما استدعت الولايات المتحدة جون جارانج زعيم الحركة الشعبية إلى واشنطن، فالتقى بمادلين أولبرايت وزيرة الخارجية، ومن وقتها ابتعد جارانج عن أية ترتيبات لتقريب وجهات النظر بين الجنوب وحكومة الخرطوم، ورفض أي تصور لحل مشكلة الجنوب في إطار المبادرة العربية التي تبنتها مصر وليبيا، حيث وجهت الولايات المتحدة جارانج نحو اعتبار مبادرة دول " الإيجاد " التي تدعمها الدول الغربية هي الخيار الأنسب لحل مشكلة الجنوب[٢].

وهكذا أصبح صاحب القرار في مشكلة الجنوب مجموعة دول الإيجاد، وشركاءهم، بسبب ضعف حكومة الخرطوم، وغياب الدور المصري ذي التأثير المحوري على مجريات الأمور السياسية في القارة الأفريقية، ولعل المسئول عن هذا التغيب هو الحكومات المصرية التي كانت مغلولة الأيدي في أفريقيا في عهد مبارك، الذي كان يأخذ أوامره من الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تكن تريد لمصر وجودًا مؤثرًا على المسرح السياسي في أفريقيا أو غيرها [٣].

---

[١] السياسة الدولية، العدد ١٤٧ يناير ٢٠٠٢، حمدي عبد الرحمن، السودان ومستقبل التوازن الإقليمي في القرن الأفريقي.
[٢] الأهرام في ٢٥ أكتوبر، و١٣ ديسمبر ١٩٩٩.
[٣] الأسبوع ٨ نوفمبر ١٩٩٩.

ومع بدايات القرن الحادي والعشرين سعت الولايات المتحدة لتوصيل دعمها للمتمردين في الحركة الشعبية في جنوب السودان بزعامة جون جارانج، تحت بند المساعدات الإنسانية، وهي في الواقع مساعدات مادية وغذائية وتسليحية، جاءت إلى الجنوب عن طريق إسرائيل أو الدول الأفريقية المجاورة للجنوب[1].

وخلال الحرب الأهلية المستعرة بين شمال السودان وجنوبه جلس الطرفان المتحاربان للبحث عن حل لتلك المشكلة المزمنة بوساطة دول الإيجاد في مشاكوس بكينيا ٢٠٠٢، وخلال المفاوضات أصر الزعيم الجنوبي جون جارانج على ضرورة الإقرار بحق تقرير المصير لجنوب السودان، وقد مكنته الأسلحة المتقدمة التي وصلته من إسرائيل وأمريكا والموقف المؤيد من الغرب على ألا يتراجع عن طلبه[2]، ووافقت حكومة الخرطوم على حق تقرير المصير للجنوبيين مضطرة[3]، رغم أن ذلك كان سيؤدى حتمًا لانفصال الجنوب[4].

وعلى الرغم من أنه لا يمكن فصل المصالح الصهيونية بالذات عن المصالح الأمريكية وربما الغربية إلا أنه يمكن القول إن هناك مصالح عليا للولايات المتحدة الأمريكية في السودان يمكننا أن نركزها في:

(أولًا) العمل على فصل جنوب السودان عن شماله، والفكرة موجودة في مخيلة السياسة الأمريكية، ورثتها عن السياسة البريطانية التي أسست لعملية فصل الجنوب منذ أكثر من قرن من الزمان خلال إدارة بريطانيا للسودان إبان فترة

---

(١) العربي الناصري في ٥ ديسمبر ١٩٩٩.

(٢) الأهرام ٣ ديسمبر ١٩٩٩. إبراهيم نصر الدين، خيار الوحدة في المبادرة المصرية الليبية، والأهرام في ٢٧ يوليه ١٩٩٩. وزكى البحيري، مشكلة جنوب السودان، م. سابق، ص ١٥٨ - ١٩٥.

(٣) الأهالي ٣١ يوليو ٢٠٠٢، أمينة النقاش، اتفاق السلام السوداني، شروط النجاح ومبررات الفشل.

(٤) الأهرام ٨ نوفمبر ٢٠٠٢، هانئ رسلان، الولايات المتحدة وقانون سلام السودان. والأهرام ١٧ نوفمبر ٢٠٠٢، إحسان بكر: السلام الأمريكي الموعود.. للسودان.

الحكم الثنائي بعد ١٨٩٩[١]، وذلك من أجل إنشاء دولة مسيحية أفريقية تُقتطع من الامتداد العربي الإسلامي في السودان، وتنضم للدول الأفريقية الموجودة في جنوبه.

والواقع أن إسرائيل تعتبر جزءًا أساسيًا من مشروع فصل جنوب السودان عن شماله، وقد تم توقيع مذكرة تفاهم بين إسرائيل والولايات المتحدة حول طبيعة دولة الجنوب الوليدة، أعدها الرئيس الأسبق جيمي كارتر الذي أقنع مسئولي الإدارة الأمريكية بأن الدولة الجديدة ستحتاج لمن يرعاها، واختار لذلك إسرائيل؛ لأن الدولة المأمول إقامتها في الجنوب سوف تكون المفصل بين الدول العربية والدول الأفريقية، وستكون نقطة محورية لأمن وسط القارة، وذات علاقة بدول القرن الأفريقي على البحر الأحمر[٢].

وهناك تقارير تفيد أن اتفاقًا كان قد تم توقيعه بين الحركة الشعبية في الجنوب ومسئولي الحكومة الإسرائيلية لمد الحركة بالأسلحة والمساعدات اللازمة، وتأييد إنشاء دولة في الجنوب، مقابل تعهد الحركة بالعمل من أجل إمداد إسرائيل بمياه النيل[٣].

(ثانيًا) إقامة دولة مستقلة في الجنوب، تكون حليفًا آخر للولايات المتحدة في حوض النيل، حليف يرتبط معها باتفاقيات استراتيجية ربما كتلك الموقعة بينها وبين إسرائيل، فتكون دولة الجنوب مركزًا استراتيجيًا يساعد في دعم الوجود الأمريكي في منطقة البحيرات العظمى، وترى أمريكا أن عملية فصل جنوب

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع: زكي البحيري، مشكلة جنوب السودان، الفصل الخاص بالسياسة البريطانية والصراع الثقافي في جنوب السودان، م. سابق، ص ٥٣ - ٩٦.

(٢) الأسبوع ٥ أغسطس ٢٠٠٢، محمود بكري، هل هناك أزمة صامتة بين القاهرة والخرطوم؟.

(٣) حمدي عبد الرحمن حسن، التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري، في السياسة الدولية العدد ١٣٥، يناير ١٩٩٩، ص ٢٤ - ٢٦.

السودان ربما ستكون نموذجًا يمكن تكراره في قارة معظم دولها تتميز باختلاف العناصر والأديان والقبائل والثقافات[1].

(ثالثًا) إن الولايات المتحدة ترى أن جنوب السودان يمكن أن يكون أهم مراكز إنتاج المواد الخام الزراعية والمعدنية وعلى رأسها البترول[2]، خاصة بعد أن استعانت حكومة الإنقاذ بالتحالف البترولي المسمى " مشروع نفط النيل الكبير" ، وبعد أن بلغ إنتاجه من البترول حوالي نصف مليون برميل يوميًا، وهنا سال لعاب الولايات المتحدة، وأصبحت رغبتها جارفة للدخول في عمليات استغلال البترول في الجنوب، ووجد مخططو السياسة الأمريكية أن الكيفية التي يمكنهم من خلالها تحقيق ذلك هو التدخل الأمريكي شبه المباشر في الحرب الدائرة بين الخرطوم وجوبا، للعمل على فصل الجنوب[3].

(رابعًا) كانت الولايات المتحدة تتطلع، بموجب تدخلها في جنوب السودان، إلى التحكم في دول حوض النيل، والعمل على توزيع مياه ذلك الحوض بالشكل الذي تراه مناسبًا لسياستها، والضغط على تلك الدول للسماح بتوصيل مياه النيل إلى إسرائيل، والحق أن معظم المشروعات التي يمكن إنجازها لزيادة مياه النيل لمصلحة دول الحوض تقع في جنوب السودان، ومعنى ذلك أن المسيطر على هذا الجنوب سيكون هو المتحكم في زيادة تدفقات مياه النيل أو تقليلها، وبالتالي التحكم في حياة ومستقبل شعبي مصر والسودان اللذين يعيشان على هذا النهر منذ القدم[4].

---

(1) الأهرام ٩ أغسطس ٢٠٠٢ سمير مرقص، اللجنة الأمريكية للحرية الدينية والمسألة السودانية.
(2) الأسبوع ٥ أغسطس ٢٠٠٢، محمود بكري هل هناك أزمة صامتة بين القاهرة والخرطوم؟.
(3) الأهرام ١٦ أغسطس ٢٠٠٢، مجدي صبحي، النفط جائزة ماشاكوس الموعودة. وآفاق عربية ٨ أغسطس ٢٠٠٢ السيد الشامي، الانفصال مؤجل والشريعة تتراجع (مشكلة جنوب السودان). الأهرام في ٩ أغسطس ٢٠٠٢ سمير مرقص، اللجنة الأمريكية للحرية الدينية والمسألة السودانية. ومجلة شئون الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، العدد ١٣، عام ٢٠٠٥، محمد محمود الديب، المفاجأة بترول السودان، ٦٢ ـ ٦٨.
(4) الأهرام ١٦ أغسطس ٢٠٠٢، مجدي صبحي، النفط جائزة ماشاكوس الموعودة.

(خامسًا) تقليص الدور المصري على الصعيدين العربي والأفريقي، فقد كان لمصر دور في حركة التحرر الوطني في أفريقيا وحوض النيل خلال وبعد الستينيات من القرن الماضي، فرأت أمريكا ضرورة إضعاف هذا الدور أو إبطاله، ولما كان السودان يشكل بُعدًا أمنيًا خطيرًا بالنسبة لمصر، باعتباره الجار العربي الأفريقي لها، وبين مصر والسودان ودول منابع النيل يجري ذلك النهر مصدر الحياة والزراعة لهم، فكانت السياسة الأمريكية ترغب في استغلال تدخلها في مشكلة جنوب السودان لمحاولة الإضرار بمصالح مصر المائية وتقليص الدور المصري هناك[١].

(سادسًا) تهدف السياسة الأمريكية إلى تقسيم السودان إلى دويلات فخلافًا لفصل الجنوب، توجد مخططات أمريكية لفصل دارفور في الغرب، وإقامة كيان مستقل لقبائل شرق السودان، بحيث لا يتبقى لدولة الخرطوم سوى مثلث الجزيرة وشمال الخرطوم حيث الامتداد الصحراوي الجاف الذي لا توجد فيه حياة زراعية أو سكانية سوى في الجزيرة وعلى الشريط الضيق حول نهر النيل، ولذلك بمجرد أن تم عقد الاتفاق النهائي بين شمال السودان وجنوبه ٢٠٠٥ صعَّدت الولايات المتحدة الأمريكية من مشكلة دارفور، وقام اللوبي الصهيوني في أمريكا بتضخيم الدعاية الخاصة بتلك المشكلة، وكأنه مكتوب على السودان ألا يخرج من أزماته، فلم يُترك له الفرصة لكي يُنمّي مجتمعه، وتم إشغال الحكومة السودانية بحركات متمردة تستنزف طاقاتها، واستصدرت أمريكا القرار ١٥٩٣ من مجلس الأمن للمطالبة بإحالة رؤوس السلطة في السودان للمحكمة الجنائية الدولية بسبب مشكلة دارفور ومنهم الرئيس عمر البشير ذاته[٢]، وكان الهدف النهائي للولايات المتحدة هو إسقاط نظام الإنقاذ وتمزيق السودان، وإفشال مشروعات التنمية فيه،

---

(١) هانئ رسلان، حق تقرير المصير لجنوب السودان، جدلية المسار والتداعيات، كراسات استراتيجية، العدد ١٣٨، إبريل ٢٠٠٤.

(٢) زكي البحيري، دارفور- أصول الأزمة وتداعيات ...، مرجع سابق، ص ٢٦٧ - ٢٧٥.

بعد فصل الجنوب، وإخراج الصين أو تقليص دورها في استخراج البترول في السودان.

(سابعًا) ترمي السياسة الأمريكية في شرق أفريقيا، والقرن الأفريقي لضمان تدفق بترول الخليج العربي عبر البحر الأحمر إلى كل من أوروبا والولايات المتحدة، وضمان التواجد البحري الإسرائيلي في مدخل البحر الأحمر[1].

(ثامنًا) تتطلع السياسة الأمريكية لإعادة صياغة الأوضاع في السودان والقرن الأفريقي، كجزء من أهدافها الرامية إلى إعادة صياغة قلب العالم القديم بما يخدم مصالحها، وذلك عن طريق إشاعة الفوضى في ذلك القلب، واستغلال ثورات الربيع العربي، وتمويل الصراعات الدينية والطائفية وطرح تصور أمريكي صهيوني لشرق أوسط جديد، على أن يكون للمصالح الأمريكية والإسرائيلية والغربية مركز الصدارة في أي تغيير للخريطة السياسية لهذه المنطقة، وكان التصور الأمريكي قد بلغ أقصى مداه حين رأى إمكانية إقامة تحالف كونفدرالي يضم أوغندا وجنوب السودان وإثيوبيا[2]، يسيطر على الدول العربية المحيطة به كالصومال والسودان وجيبوتي وإريتريا على أن تكون القيادة الإقليمية لإثيوبيا ذات العلاقات الوثيقة بالولايات المتحدة، ويمثل ذلك تهديدًا خطيرًا للبلدان العربية وفي مقدمتها مصر ومصالحها الحيوية في حوض النيل.

---

[1] السياسة الدولية، العدد ٨٥، يوليو ١٩٨٦، لواء أركان حرب محمد رضا فوده، المصالح الأمريكية في القرن الأفريقي، ص ١٩٦ - ١٩٧.

[2] نفس المصدر والمكان. وحمدي عبد الرحمن، دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان، السياسة الدولية، العدد ١٨٣، يناير ٢٠١١، ص ١٦.